

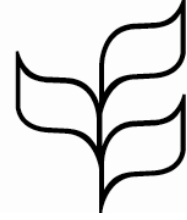


Distr.
GENERAL

CBD/SBI/3/11
19 October 2020

ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي



الهيئة الفرعية للتنفيذ

الاجتماع الثالث

سيُحدد المكان والتاريخ في وقت لاحق

البند 9 من جدول الأعمال المؤقت*

خيارات لتحسين آليات التخطيط والإبلاغ والاستعراض بهدف تعزيز تنفيذ الاتفاقية

أولاً - مقدمة

1- طلب مؤتمر الأطراف في اجتماعه الرابع عشر إلى الأمانة التنفيذية مواصلة وضع خيارات لتعزيز آليات الاستعراض بهدف تعزيز تنفيذ الاتفاقية، لكي تنظر فيها الهيئة الفرعية للتنفيذ في اجتماعها الثالث. وينبغي أن تستند هذه الخيارات إلى عناصر نهج الاستعراض المتعدد الأبعاد المبيّنة في المذكرات التي أعدتها الأمانة التنفيذية بشأن هذه المسألة،¹ وأن تتضمن تحليلاً لمواطني القوة والضعف وإشارة إلى التكاليف والمنافع والأعباء المحتملة للأطراف وأصحاب المصلحة الآخرين والأمانة، مع مراعاة أيضاً أفضل الممارسات والدروس المستفادة في العمليات الأخرى والتعليقات الواردة في الاجتماع الثاني للهيئة الفرعية للتنفيذ (المقرر 29/14، الفقرة 4(أ)).

2- وطلب مؤتمر الأطراف أيضاً إلى الأمانة التنفيذية التحضير لاختبار عملية الاستعراض التي تقودها الأطراف وتنظيمها من خلال منتدى مفتوح العضوية في الاجتماع الثالث للهيئة الفرعية للتنفيذ، بما في ذلك عن طريق وضع توجيهات للتقديم الطوعي لتقارير الاستعراض في المنتدى المفتوح العضوية (المقرر 29/14، الفقرة 4(ب)). وعلاوة على ذلك، طلب مؤتمر الأطراف إلى الأمانة التنفيذية مواصلة التشاور مع الأطراف وأصحاب المصلحة الآخرين والفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 بشأن طرائق تعزيز استعراض التنفيذ وتقديم تقرير عن التقدم المحرز إلى الهيئة الفرعية للتنفيذ في اجتماعها الثالث (المقرر 29/14، الفقرة 4(د)).

3- وفي الفقرة 18 من المقرر 34/14، طلب مؤتمر الأطراف إلى الهيئة الفرعية للتنفيذ أن تساهم، في اجتماعها الثالث، في إعداد الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 بأن تكمله بعناصر تتعلق بوسائل دعم واستعراض التنفيذ. وبالمثل، ورد في المرفق باء (الفقرة 9) أن عملية ما بعد عام 2020 ستستند إلى العمل الجاري في إطار الاتفاقية والبروتوكولين لتعزيز تنفيذ آليات الدعم واستعراض التنفيذ.

* CBD/SBI/3/1.

¹ على النحو الوارد في الوثيقتين UNEP/CBD/SBI/1/10/Add.3 و UNEP/CBD/SBI/2/11.

4- واستجابة للطلبات الواردة أعلاه، تقدم هذه الوثيقة اعتبارات لنهج محتمل يهدف إلى تعزيز الاستعراض العالمي لتنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي والإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 على أساس عمليات الإبلاغ والاستعراض الوطنية، وكذلك عمليات الإبلاغ والرصد العالمية ذات الصلة. وعلاوة على ذلك، بالنظر إلى الطابع المترابط لعمليات التخطيط الوطنية والعالمية مع آليات الإبلاغ والاستعراض، تراعي الوثيقة أيضا دارات التغذية المرتدة بين عمليات التخطيط والاستعراض العالمية والوطنية. ويقدم القسم ثانيا من هذه الوثيقة نظرة عامة على العناصر القائمة لنهج الاستعراض المتعدد الأبعاد بموجب الاتفاقية وعناصر الاستعراض في إطار العمليات الأخرى ذات الصلة. ويلخص القسم ثالثا اعتبارات التخطيط الوطني، والإبلاغ الوطني، واستعراض التنفيذ. ويقدم القسم رابعا مقترحا وخيارات لآلية محسنة للتخطيط والإبلاغ والاستعراض. ويقدم القسم خامسا تداعيات المقترح المقدم. ويقدم القسم سادسا مشروع توصيات لكي تنظر فيه الهيئة الفرعية للتنفيذ في اجتماعها الثالث. وهذه الوثيقة يكملها إضافتان² ووثيقة معلومات³.

5- وتراعي هذه الوثيقة نتائج اجتماعي الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020. وعلى وجه الخصوص، تستند الوثيقة إلى القسم زاي من مرفق التقرير الأول للفريق العامل المفتوح العضوية، الذي يحدد القضايا المحتملة المتعلقة بشفافية التنفيذ والإبلاغ والرصد والاستعراض لكي تنعكس في المسودة الأولية للإطار⁴. وتتناول نتائج الاجتماع الثاني للفريق العامل بمزيد من التفصيل القضايا التي يلزم إدراجها، بما في ذلك المسؤولية والشفافية، وترد هذه النتائج في توصية الرئيسيين المشاركين⁵.

6- وتراعي هذه الوثيقة أيضا نتائج المشاورات الإقليمية الخمس⁶ بشأن إعداد الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020، والمشاورة المواضيعية بشأن شفافية التنفيذ والرصد والإبلاغ والاستعراض⁷، وكذلك التقديمات المكتوبة بشأن عملية ما بعد عام 2020⁸. ويقدم المرفق الأول ملخصا للآراء المقدمة بموجب هذه العمليات.

7- وتستند هذه الوثيقة إلى اللحات العامة السابقة على آليات الاستعراض في إطار الاتفاقيات والعمليات والمنديات، بصيغتها الواردة في الوثيقة [UNEP/CBD/SBI/1/10/Add.3](#)، والمحدثة في الوثيقة [UNEP/CBD/SBI/2/11](#). ويرد في المرفق الثالث تحديث إضافي لهذه المعلومات، ويرد تفسير أكثر تفصيلا لها في الوثيقة [CBD/SBI/3/11/Add.2](#).

8- وينبغي النظر في هذه الوثيقة وإضافتها بالاقتران مع المعلومات المُعدة للبند 3 (استعراض التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاقية والخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020) والبند 5 (الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020) من جدول أعمال الاجتماع الثالث للهيئة الفرعية للتنفيذ. وعلاوة على ذلك، فإن الوثائق المُعدة للبند 3 من جدول أعمال الاجتماع الرابع والعشرين للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية (الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020) ترتبط

² "الإبلاغ الوطني بموجب الاتفاقية وبروتوكولها" (CBD/SBI/3/11/Add.1) و"الإجراءات المقترحة لتعزيز أوجه التآزر في الإبلاغ في الاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي واتفاقيات ريو" (CBD/SBI/3/11/Add.2).

³ تحليل محدث للخبرات في إطار الاتفاقية والعمليات والاعتبارات الأخرى لتعزيز آلية الاستعراض المتعددة الأبعاد" (CBD/SBI/3/INF/11).

⁴ [تقرير الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 عن اجتماعه الأول](#) (CBD/WG2020/1/5).

⁵ [مشروع توصية مقدم من الرئيسيين المشاركين \(إعداد الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020\)](#).

⁶ [تقارير المشاورات الإقليمية](#).

⁷ [تقرير المشاورة المواضيعية بشأن شفافية التنفيذ والرصد والإبلاغ والاستعراض](#).

⁸ يمكن الاطلاع على التقديمات الواردة استجابة لعدة دعوات إلى تقديم تعليقات بخصوص الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 على الرابط التالي: <https://www.cbd.int/conferences/post2020/submissions>.

أيضا بهذا البند من جدول أعمال الاجتماع الثالث للهيئة الفرعية للتنفيذ، وقد ترغب الأطراف في أن تنظر في نتائج الاجتماع الرابع والعشرين للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية خلال مناقشاتها.

ثانيا - عمليات الاستعراض القائمة بموجب اتفاقية التنوع البيولوجي وبروتوكولها

9- لاتفاقية التنوع البيولوجي نهج استعراض متعدد الأبعاد، أقر به في المقرر 29/14. وأشار مؤتمر الأطراف وهيئاته الفرعية سابقا إلى أهمية إجراء عمليات استعراض فعالة، وأشار إلى هذا الأمر أيضا في تقييمات أخرى، بما في ذلك تقرير التقييم العالمي بشأن التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية الذي أعده المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، وفي الإصدار الخامس من نشرة التوقعات العالمية للتنوع البيولوجي.

10- وتمثلت أدوات التخطيط العالمي الأولية بموجب الاتفاقية في الأطر العالمية للتنوع البيولوجي التي اعتمدها مؤتمر الأطراف.⁹ وأدت برامج عمل الاتفاقية ومقررات مؤتمر الأطراف أيضا دورا في مجال التخطيط العالمي. وعلى المستوى الوطني، كانت الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي هي أداة التخطيط الرئيسية للتنفيذ الوطني للأطر العالمية المعتمدة بموجب الاتفاقية. وكما نوقش في الوثيقة CBD/SBI/3/2 وإضافاتها، تتخذ الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي أشكالا مختلفة، ويختلف نطاقها وتركيزها، وكذلك درجة توافرها مع الأطر العالمية، باختلاف الظروف والأولويات الوطنية.

11- وعلى المستوى العالمي، يجري مؤتمر الأطراف وهيئاته الفرعية استعراضات تنفيذ الاتفاقية وأطرها، ويستند ذلك في الأساس إلى التقييمات التي أعدتها الأمانة وشركاؤها. ومن الأمثلة على هذه الاستعراضات وثائق ما قبل الدورات المعدة للاجتماعات ذات الصلة وكذلك التقييمات الأوسع نطاقا، من قبيل نشرة التوقعات العالمية للتنوع البيولوجي. وبالإضافة إلى ذلك، تستعين الاتفاقية أيضا بعدد من عمليات التقييم العالمية، بما في ذلك التقييمات التي يجريها المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية والتقييمات التي تجريها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، لرصد التنفيذ على المستوى العالمي. وعلاوة على ذلك، تؤدي أداة تتبع المقررات في الاتفاقية كذلك دورا في استعراض التنفيذ.

12- وعلى المستوى الوطني، كانت التقارير الوطنية للاتفاقية وبروتوكولها هي الآلية الرئيسية للاستعراض والإبلاغ بشأن تنفيذ الاتفاقية. وكثيرا ما توفر المعلومات المستمدة من التقارير الوطنية الأساس للتقييمات والاستعراضات العالمية المشار إليها في الفقرة أعلاه. وتعد عملية استعراض النظراء الطوعي مصدرا آخر للمعلومات عن التنفيذ الوطني.

13- ويقدم المرفق الثاني نظرة عامة على آليات الاستعراض بموجب الاتفاقية وبروتوكولها، مكملة بعرض للمواطن القوة والضعف في كل عنصر. وأدرج في وثيقة المعلومات CBD/SBI/3/INF/11 مزيد من التفاصيل بشأن آليات التخطيط والإبلاغ والاستعراض القائمة، بما في ذلك مواطن القوة والضعف لهذه الآليات. وترد في القسمين أولا وثالثا والمرفق الأول من الوثيقة UNEP/CBD/SBI/1/10/Add.3 وفي القسم ثالثا من الوثيقة UNEP/CBD/SBI/2/11 معلومات إضافية عن عناصر نهج الاستعراض المتعدد الأبعاد بموجب الاتفاقية والبروتوكولين.

ثالثا - اعتبارات آلية محسنة للتخطيط والإبلاغ والاستعراض

14- يقدم هذا القسم ملخصا للاعتبارات العامة لوضع آلية محسنة للتخطيط والإبلاغ والاستعراض بموجب الاتفاقية. ويتمثل الاعتبار الأساسي لإعداد آلية محسنة للإبلاغ والاستعراض في ضرورة الاعتماد على مواطن القوة ومعالجة نقاط الضعف في آليات استعراض الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020. ويقدم المرفق الأول ملخصا لمناقشات المشاورة المواضيعية بشأن شفافية التنفيذ والرصد والإبلاغ والاستعراض فيما يتعلق بالإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020، والتي عُقدت

⁹ يتضمن ذلك الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020، وأهداف أيشي للتنوع البيولوجي لعام 2010، والاستراتيجيات والأطر العالمية الأخرى من قبيل الاستراتيجية العالمية لحفظ النباتات 2011-2020 وخطة العمل بشأن المسائل الجنسانية 2015-2020.

في روما في فبراير/شباط 2020، ويقدم المرفق الثاني ملخصاً لمواطن القوة والضعف وفقاً للمشاورة المواضيعية والمشاورات الرئيسية. ويوجه عام، أشارت المشاورة إلى ضرورة تعزيز الشفافية والمسؤولية على المستويين الوطني والعالمي، بما في ذلك القدرة على إجراء عمليات تحليل وتتبع وتقييم عالمية في الوقت المناسب وتتسم بالجودة العالية، وأهمية التخطيط الشامل والطموح والذي يشمل الحكومة ككل، وقيمة الإبلاغ الوطني المنسق وضرورة تعزيز تبادل الخبرات.

15- وثمة اعتبارات محددة أخرى تتضمن ما يلي:

(أ) يتمثل الهدف الرئيسي لاستكشاف تعزيز آليات الاستعراض بموجب الاتفاقية في تحفيز الجهود المعززة التي تبذلها الأطراف (المقرر 29/14)، وهو ما يؤدي في النهاية إلى تعزيز وتحسين التنفيذ. إلا أن ذلك لا يمكن أن يحل محل الالتزام والعمل المتزايدين من جانب الأطراف والجهات الفاعلة الأخرى؛

(ب) ينبغي أن تكون الآلية المحسنة للتخطيط والإبلاغ والاستعراض "سليمة من الناحية التقنية، وموضوعية وشفافة وتعاونية وبناءة" (المقرر 29/14). وينبغي أيضاً ألا تكون جزائية؛

(ج) التخطيط والإبلاغ والاستعراض عبارة عن عمليات يجب أن تُجرى على جميع المستويات (الوطني والإقليمي والعالمي). وتعتبر العمليات على المستوى الوطني بالغة الأهمية وينبغي منحها الأولوية والحفاظ عليها ورعايتها وتعزيزها بالتوازي مع تعزيز الآليات العالمية؛

(د) الحاجة إلى وضع أهداف SMART (محددة وقابلة للقياس وقابلة للتحقيق وواقعية ومحددة زمنياً) قابلة للقياس والترجمة إلى مستويات مختلفة وقابلة للرصد بشكل فعال، بما في ذلك من خلال استخدام إطار رصد قائم على المؤشرات في الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 بهدف السماح باستعراض التنفيذ بطريقة أكثر فعالية واتساقاً؛

(هـ) الحاجة إلى الاعتماد على التنفيذ الحالي للخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020 وتعلم الدروس منه من أجل الاعتماد على الزخم الحالي وضمان الانتقال السلس إلى الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020؛

(و) ضرورة تعزيز التعلم المتبادل وتبادل الخبرات؛

(ز) سيلزم بناء آلية تنفيذ واستعراض تتسم بالعملية والكفاءة والفعالية وتحسينها بمرور الوقت. وينبغي استعراض آلية التخطيط والإبلاغ والاستعراض بصفة دورية للتأكد من أنها تلبي غرضها بشكل جيد، ولإدخال تعديلات عند الضرورة؛

(ح) لزيادة تأثير آلية الاستعراض المحسنة إلى أقصى حد، ينبغي تعزيز الروابط بين أنشطة التخطيط والرصد والإبلاغ والاستعراض في مجال التنوع البيولوجي على المستوى الوطني وعمليات التخطيط الوطني الأخرى، بما في ذلك العمليات المتعلقة بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 والاتفاقات العالمية والإقليمية الأخرى ذات الصلة؛

(ط) ينبغي إشراك مجموعة من الكيانات الحكومية، والحكومات دون الوطنية والمحلية، وممثلي الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والنساء والشباب والمجتمع المدني، وكذلك الأوساط الأكاديمية وقطاع البحوث والقطاع الخاص في عمليات التخطيط والتنفيذ والإبلاغ والاستعراض على جميع المستويات؛

(ي) يلزم توافر موارد مناسبة لوضع آلية تنفيذ واستعراض تتسم بالفعالية والكفاءة.

16- وعلاوة على هذه الاعتبارات العامة، من الأهمية بمكان مراعاة أن التخطيط الوطني يشكل الأساس لتنفيذ الاتفاقية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التقارير الوطنية تشكل غرضاً مزدوجاً يتمثل في المساهمة في الاستعراض العالمي للاتفاقية والبروتوكولين، وتهدف في الوقت نفسه إلى تغذية عمليات التخطيط الوطني. وتعمل التقارير الوطنية أيضاً كأداة اتصال مهمة في العديد من البلدان.

رابعاً - مقترح وخيارات لآلية محسنة للتخطيط والإبلاغ والاستعراض

17- وفقاً للمادة 23 من الاتفاقية، تتمثل إحدى الوظائف الرئيسية لمؤتمر الأطراف في إبقاء تنفيذ الاتفاقية قيد الاستعراض. وفي كل اجتماع من اجتماعات مؤتمر الأطراف، ينبغي النظر في التقدم المحرز في التنفيذ. ومن شأن آلية التخطيط والإبلاغ والاستعراض المحسنة والموضحة في هذا القسم أن تيسر هذه المسؤولية.

18- واستناداً إلى المعلومات والعمليات المشار إليها أعلاه، يقدم هذا القسم من الوثيقة مقترحاً يتكون من مجموعة من العناصر لتعزيز نهج الاستعراض المتعدد الأبعاد في الاتفاقية. ويتمثل الهدف الشامل لآلية التخطيط والإبلاغ والاستعراض المقترحة في توفير مسار محسن لتحفيز ودعم الالتزامات والإجراءات من جانب الأطراف وأصحاب المصلحة الآخرين بغية تنفيذ الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 وتحقيق الغايات والأهداف الواردة فيه. وتهدف الآلية المقترحة إلى القيام بذلك من خلال ما يلي:

(أ) تعزيز الشفافية والمسؤولية فيما يتعلق بالتنفيذ؛

(ب) توفير وسيلة لتحديد وسد الفجوات في كل من الالتزامات والتنفيذ؛

(ج) تعزيز وتحسين القدرات وتقاسم المعلومات في جميع مراحل عملية التنفيذ.

19- وينبغي لهذه العملية أيضاً أن تقلل عبء الإبلاغ إلى أدنى حد وتسمح باتخاذ الإجراءات. وينبغي أن تتيح الفرصة لزيادة إشراك الجهات الفاعلة دون الوطنية والجهات الفاعلة من غير الدول وتعزيز الروابط مع العمليات الأخرى، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة.

20- ويتألف المقترح من العناصر التالية:

(أ) الالتزامات الوطنية والتزامات الجهات الفاعلة من غير الدول، والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة؛

(ب) الإبلاغ الوطني؛

(ج) عملية الاستعراض القطري تحت إشراف الهيئة الفرعية للتنفيذ؛

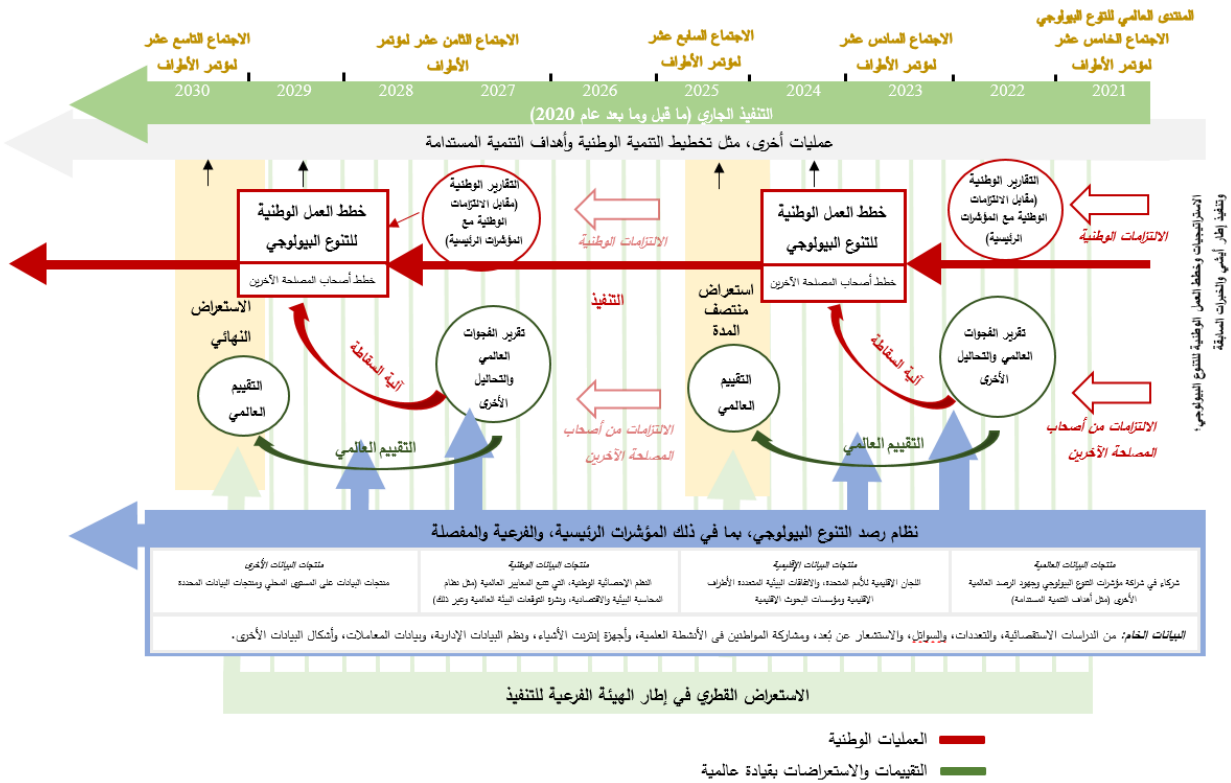
(د) الاستعراض التحليلي العالمي؛

21- وترتبط عمليات التخطيط الوطني ارتباطاً وثيقاً بآلية الاستعراض هذه.

22- ومعظم هذه العناصر تنعكس إلى حد ما بالفعل في عملية الاستعراض المتعددة الأبعاد في الاتفاقية. وعلى هذا النحو، ينبغي النظر إلى هذا المقترح باعتباره تطوراً للعمليات القائمة وليس عملية أو آلية جديدة تماماً. ويقدم الشكل 1 أدناه نظرة عامة على الجدول الزمني المقترح ومدى ارتباط عناصر آلية الإبلاغ والاستعراض المحسنة ببعضها البعض. ويرد أدناه بمزيد من التفصيل مقترح خاص بوظيفة كل عنصر.

الشكل

عناصر آلية الإبلاغ والاستعراض المقترحة، بما في ذلك الروابط مع التخطيط والتنفيذ



ألف- الالتزامات الوطنية والتزامات الجهات الفاعلة من غير الدول، والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة

23- بعد اعتماد الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020، سيلزم على جميع الأطراف تقديم الالتزامات الوطنية كمساهمات وطنية نحو تحقيق الغايات والأهداف العالمية. وينبغي أن تحدد هذه الالتزامات مساهمة كل طرف في تحقيق الغايات والأهداف العالمية وأن تُفترن بعمليات تخطيط وطنية فعالة للتنوع البيولوجي من أجل تنفيذ الالتزامات. وسيلزم الوفاء بالالتزامات في غضون عام من اعتماد الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020. ويمكن تحديث الالتزامات في ضوء "تقرير الفجوات" (انظر أدناه) في عام 2023 وبعد استعراض منتصف المدة للإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 المقرر إجراؤه في عام 2025. وتكمن قوة هذا الترتيب في أنه يقتضي التزاما سياسيا سريعا من جانب الأطراف فور اعتماد الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020، مع توفير المرونة في الجدول الزمني وهيكل التخطيط الوطني، بما في ذلك تحديث الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي.

24- وستُقدّم الالتزامات الوطنية في غرفة تبادل المعلومات التابعة لاتفاقية التنوع البيولوجي باستخدام نموذج موحد. وسيطلب هذا النموذج القياسي أن تكون الالتزامات الوطنية مرتبطة بشكل مباشر بغايات وأهداف الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020. وينبغي أن تتضمن الالتزامات الوطنية التزامات بشأن مجموعة كاملة من القضايا ضمن الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 وأن تكون مصممة وفقا للظروف والأولويات الوطنية. وينبغي أن تسعى وزارات نقاط الاتصال الوطنية إلى التنسيق مع الكيانات الوطنية المسؤولة عن مكونات التنوع البيولوجي الأخرى في اتفاقيات ريو وأهداف التنمية المستدامة، وكذلك مع مجموعات أصحاب المصلحة ذوي الصلة، عند وضع الالتزامات الوطنية.

25- وسيستمر تقديم التزامات الجهات الفاعلة من غير الدول والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة على أساس طوعي باستخدام إجراء موحد. وسيستمر تطوير نسق موحد للالتزامات، استناداً إلى خطة العمل من شرم الشيخ إلى كورمينغ من أجل الطبيعة والناس، لضمان قابلية تجميع التقديمات. وسيستمر الاحتفاظ بسجل لالتزامات الجهات الفاعلة من غير الدول والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة. ويمكن أيضاً أن تنعكس التزامات الجهات الفاعلة من غير الدول والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة في الالتزامات الوطنية للأطراف، حسب تقدير كل طرف.

باء- التخطيط الوطني

26- بالرغم من أن عمليات التخطيط الوطني للتنوع البيولوجي، من قبيل الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي، ليست جزءاً مباشراً من عملية استعراض الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020، فهي جزء مهم من دورة السياسة. ويجب ربط عمليات الإبلاغ على المستويين العالمي والوطني على حد سواء بعمليات التخطيط الوطني بحيث تأخذ المعلومات والدروس المستفادة الجديدة بعين الاعتبار.

27- وتعد الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي الأداة الرئيسية لتخطيط وتنفيذ أنشطة التنوع البيولوجي على المستوى الوطني. وينبغي أن تستمر الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي في السعي إلى توفير نهج يشمل الحكومة ككل لتنفيذ الاتفاقية. وينبغي أن تساعد على زيادة الالتزام والدعم السياسي للتنفيذ، بما في ذلك فيما يتعلق بخطة التنمية الوطنية وخطة التنمية المستدامة لعام 2030. وعلاوة على ذلك، لزيادة فعالية وملاءمة عمليات التخطيط الوطني للتنوع البيولوجي إلى أقصى حد، ينبغي إشراك مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة الوطنيين، بما في ذلك ممثلين من مجموعة من الكيانات الحكومية والحكومة المحلية والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والنساء والشباب والقطاع الخاص.

28- وينبغي استعراض الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي دورياً وينبغي أن تهدف إلى توفير أقصى فرصة للاستيعاب في عمليات التخطيط الوطني. وستكون عمليات التخطيط الوطني أيضاً مفيدة لزيادة المشاركة نحو تحقيق الالتزامات الوطنية وتحفيز الالتزامات الإضافية من الجهات الفاعلة دون الوطنية والجهات الفاعلة من غير الدول. وينبغي أن تكون دورية الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي ومحتواها مدفوعين بالأولويات والاحتياجات والسياقات الوطنية. وبينما قد ترغب الأطراف في موازنة الدورة الوطنية لتنقيح وتحديث الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي مع الدورة العالمية، فلا يلزم بالضرورة تنقيحها بعد اعتماد الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 إذا ظلت أدوات فعالة لتنفيذ الالتزامات والأولويات الوطنية، بدلا من أن تعكس الالتزامات الوطنية للإطار العالمي الجديد للتنوع البيولوجي. وبالإضافة إلى ذلك، بالنظر إلى العمليات والظروف الوطنية ولتجنب التأخير في تنفيذ الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020، قد ترغب الأطراف في النظر في استخدام عملية تنقيح أو تحديث مكثفة لتعكس الالتزامات الوطنية فيما يتعلق بالإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 بدلا من إعداد استراتيجية وخطة عمل وطنية جديدة للتنوع البيولوجي. وبالإضافة إلى ذلك، قد تنتظر الأطراف في طرق لتعميم التنوع البيولوجي في عمليات التخطيط الوطني الأخرى، بدلا من التركيز على الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي على هذا النحو.

29- وينبغي لعملية التخطيط لتنقيح وتحديث الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي أن تتضمن مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، وأن تتضمن تقييماً وطنياً للتنوع البيولوجي، وأن تقدم آلية لرصد التقدم الوطني، وأن تشمل خطط تنفيذ ملموسة من أجل تحقيق أهداف التنوع البيولوجي الوطنية. وتوفر عملية الاستعراض الوطني الطوعي وسيلة قيمة لتقييم وتحسين التنفيذ الوطني.

جيم- الإبلاغ الوطني

30- ستظل التقارير الوطنية هي آلية الإبلاغ والاستعراض الرئيسية بموجب الاتفاقية والبروتوكولين. وستستخدم التقارير الوطنية لجمع وتقييم المعلومات الوطنية بشأن تنفيذ الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020، والالتزامات الوطنية

ذات الصلة وتنفيذ الاتفاقية بشكل أعم بطريقة موحدة. وستستند التقييمات العالمية للتقدم المحرز في التنفيذ إلى المعلومات الواردة في التقارير الوطنية، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالمؤشرات المتفق عليها عالمياً والأدوات والنهج الأخرى ذات الصلة.

31- ووفقاً للمقرر 27/14، سيكون موعد تقديم التقارير الوطنية السابعة في عام 2023. وستكون هذه هي الدورة الأولى للتقارير الوطنية التي تتزامن مع تقارير البروتوكولين. ومع ذلك، بسبب التأخير في عقد الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف واعتماد الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 وفي ضوء الجدول الزمني لاجتماعات مؤتمر الأطراف المفترض في هذه الوثيقة، قد يرغب مؤتمر الأطراف في تعديل هذا الجدول الزمني بحيث يكون موعد تقديم التقارير في عام 2024 للاسترشاد بها في استعراض منتصف المدة في عام 2025. ومن المتوقع أن يقدم التقرير الوطني الثامن مزيداً من المعلومات الموضوعية عن التقدم المحرز في التنفيذ. وسيواصل مؤتمر الأطراف الموافقة على المواعيد النهائية المحددة للتقارير في الاجتماعات المناسبة.

32- وإذا قرر مؤتمر الأطراف تغيير الموعد المحدد للتقارير الوطنية السابعة بموجب الاتفاقية إلى عام 2024، فقد ترغب اجتماعات الأطراف ذات الصلة في بروتوكولي قرطاجنة وناغويا في النظر في تأجيل الموعد النهائي لتقديم التقارير الوطنية الخامسة بموجب بروتوكول قرطاجنة والتقارير الوطنية الأولى بموجب بروتوكول ناغويا، على التوالي، حتى عام 2024، للحفاظ على دورة إبلاغ متزامنة كما كان متوقفاً في المقررين [CP-9/5](#) و [NP-3/4](#). واستناداً إلى النتائج الواردة من الهيئة الفرعية للتنفيذ، يمكن تقديم مزيد من المعلومات، عن تداعيات التقارير الوطنية التي يحين موعد تقديمها في عام 2023 مقابل 2024 على العمليات بموجب البروتوكولين (مثل التقييم والاستعراض والامتثال)، إلى مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول قرطاجنة في اجتماعه العاشر وإلى مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول ناغويا في اجتماعه الرابع لتيسير هذه المناقشة.

33- وستحتوي نماذج الإبلاغ الخاصة بالتقارير الوطنية السابعة والتقارير اللاحقة على أقسام موحدة تتعلق بإطار الرصد الخاص بالإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020، وهو ما سيسمح بتجميع عالمي للتقدم المحرز. ويُقترح استخدام مجموعة من المؤشرات الرئيسية المتفق عليها كمكون إلزامي في التقارير الوطنية. وسيتم أيضاً تبسيط نماذج الإبلاغ إلى أقصى حد ممكن، والقيام حيثما أمكن بملئها مسبقاً بالمعلومات المستمدة من قواعد البيانات القائمة لتعديلها أو التحقق منها من جانب الأطراف. ويمكن أن يتضمن هذا الملء المسبق بيانات من التصنيف الوطني لمجموعات البيانات المتاحة عالمياً وكذلك البيانات الوطنية المتاحة للجمهور والتي تصدرها المكاتب الإحصائية الوطنية. وقد يتضمن أيضاً معلومات سبق تقديمها إلى الأمانة. وستقوم الأمانة بإعداد مشروع نموذج ومبادئ توجيهية للتقارير الوطنية السابعة، وترد الاعتبارات الأولية للتقارير الوطنية السابعة ومحتواها في الوثيقة CBD/SBI/3/11/Add.1.

34- وسيتم تحديث أداة الإبلاغ الإلكترونية الخاصة بالتقارير الوطنية السادسة لتعكس نسق التقارير الوطنية السابعة ومواصلة تحسينها لتخفيف عبء الإبلاغ الواقع على عاتق الأطراف، وتحسين إمكانية المقارنة وتيسير تبادل البيانات من وإلى آليات غرفة تبادل المعلومات الوطنية، وتقديم التقارير إلى الاتفاقيات والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف الأخرى.

35- وستشجع كذلك الجهات الفاعلة من غير الدول والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص على الإبلاغ عن الإجراءات المتخذة لتنفيذ الإطار، والنجاحات التي تحققت، والتحديات التي ووجهت. وينبغي تشجيع هذه الجهات الفاعلة حيثما أمكن على المساهمة بمدخلات في التقارير الوطنية المقدمة من الأطراف.

دال - عملية الاستعراض القطري التي تقودها الأطراف تحت إشراف الهيئة الفرعية للتنفيذ

36- في إطار نهج الاستعراض المتعدد الأبعاد في الاتفاقية، ستكون هناك فرص لإجراء دراسة متعمقة لنجاح كل بلد في تنفيذ الاتفاقية والتحديات التي ووجهت. وهذا من شأنه أن يمكن من تبادل الخبرات والدروس المستفادة بين البلدان. ويمكن أن تتخذ هذه الاستعراضات القطرية أشكالاً عدة.

37- وعُقد منتدى مفتوح العضوية لتجريب عملية استعراض تقودها الأطراف كجزء من الجلسة الافتراضية الخاصة للاجتماع الثالث للهيئة الفرعية للتنفيذ في سبتمبر/أيلول 2020. ولجمع المزيد من الآراء بشأن المنتدى المفتوح العضوية المعني بالتنفيذ، تم توزيع استقصاء على جميع المشاركين في المنتدى. وقد ترغب الأطراف في النظر رسمياً في دمج هذه العملية كجزء من آلية التخطيط والإبلاغ والاستعراض المحسنة للسماح للأطراف بتبادل خبراتها في التنفيذ بشكل مباشر. ويمكن عقد منتدى مثل هذا في مناسبة أو أكثر كل عام في نسق إلكتروني للسماح باستعراض جميع الأطراف كل 5 أو 10 سنوات. وبعد ذلك، يتم إعداد موجز لجلسات المنتدى المفتوح العضوية لتلخيص النجاحات والتحديات التي حددتها الأطراف. وبعد ذلك، تنتظر الهيئة الفرعية للتنفيذ في هذا الموجز، وستقوم على هذا الأساس بإعداد توصيات لمعالجة القضايا التي تؤخر أو تعوق التنفيذ لمواصلة النظر فيها من جانب مؤتمر الأطراف. ومن شأن نهج مثل هذا أن يوفر فرصة للحوار بين الأطراف بشأن نجاحات وتحديات التنفيذ خلال المنتدى المفتوح العضوية، مع ضمان أن تُصَب نتائج المنتدى في مداوات اجتماعات الهيئة الفرعية للتنفيذ واجتماعات مؤتمر الأطراف، وحسب الاقتضاء اجتماعات الأطراف في البروتوكولين. وبهذه الطريقة، سيُنشأ رابط واضح من الاستعراض القطري إلى وسائل التنفيذ. وفي ضوء ما سبق، قد ترغب الهيئة الفرعية للتنفيذ أن تطلب في اجتماعها الثالث إلى الأمانة التنفيذية أن تواصل إعداد اختصاصات وطرائق المنتدى المفتوح العضوية لكي ينظر فيها أيضاً مؤتمر الأطراف في اجتماعه الخامس عشر. وينبغي أن تراعي هذه الاختصاصات تجارب مرحلة التجريب، ونتائج الاستقصاء المشار إليه أعلاه، والآراء المُعرب عنها خلال الاجتماع الثالث للهيئة الفرعية للتنفيذ.

38- وثمة جزء آخر من نهج الاستعراض المتعدد الأبعاد في الاتفاقية يتمثل في آلية استعراض النظراء الطوعي. وتعد هذه الآلية، التي اعتمدها مؤتمر الأطراف بموجب المقرر 29/14 بعد تطوير واختبار المنهجية، هي الاستعراض القطري الوحيد حالياً بموجب الاتفاقية. وهي عبارة عن عملية من نظير إلى آخر يقوم من خلالها فريق من الخبراء المعيّنين من جانب الأطراف بإجراء استعراض متعمق للتنفيذ، بما في ذلك دراسة مكتبية وزيارة قطرية ومقابلات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين. ويُقترح أن يكون استعراض النظراء الطوعي متاحاً للأطراف التي ترغب في اغتنام الفرصة التي توفرها هذه الآلية.

هـ- الاستعراض التحليلي العالمي

39- لمواصلة تيسير عمل مؤتمر الأطراف في استعراض التقدم المحرز على المستوى العالمي، يلزم توافر معلومات عالية الجودة وفي الوقت شبه الحقيقي وإجراء تحليل عملي. وينبغي أن يستند هذا التحليل إلى المعلومات المتولدة في العمليات المشار إليها أعلاه، بل وينبغي أن يراعي أيضاً المعلومات المقدمة من خلال المنتديات الأخرى. وسيتعين تحديد التوقيت المحدد لهذه التحليلات ونسقتها ونطاقها وطرائقها بالتوازي مع المناقشات بشأن برامج عمل اجتماعات مؤتمر الأطراف في المستقبل.¹⁰ وتُقترح أنواع التحليل التالية كجزء من عملية الاستعراض العالمية:

(أ) إعداد نظام معلومات لرصد التنوع البيولوجي يعمل كمنصة رصد دينامية في الوقت شبه الحقيقي لإبقاء التنوع البيولوجي قيد الاستعراض المستمر. ومن شأن هذا النظام أن يعزز البيانات الجغرافية المكانية وبيانات المؤشرات في نظام مرئي قابل للاستكشاف يتماشى مع المؤشرات المتفق عليها كجزء من إطار الرصد في الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020. ومن شأنه أيضاً أن ييسر تتبع الالتزامات الوطنية، والتقارير الوطنية والمنتجات العلمية ومنتجات إدارة المعارف؛

(ب) تحليل الالتزامات الوطنية فيما يتعلق بالتطلعات المحددة في الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020. وسيستعين تحليل الفجوات هذا بالبيانات والمعلومات العلمية والنماذج والسيناريوهات التنبؤية لتقييم الأثر التراكمي للالتزامات الوطنية مقابل طموح الغايات والأهداف العالمية من أجل تحديد إجراءات لتيسير تنفيذ الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 والتوصية باتخاذها. وسيجمع تحليل الفجوات جميع الالتزامات الوطنية وسيستخدم تقنيات النمذجة لمقارنة

¹⁰ قد ترغب الأطراف في النظر في هذه المسألة في سياق البند 5، الذي يتناول تواتر اجتماعات مؤتمر الأطراف، من بين أمور أخرى.

الأثر المتوقع للالتزامات مع غايات إطار ما بعد عام 2020 لتقييم ما إذا كان مستوى الطموح يتناسب مع طموح الإطار. وسييسر ذلك تقديم توصيات لتعزيز الالتزامات عند الحاجة؛

- (ج) تقييم عالمي للتنفيذ كتطور لنشرة التوقعات العالمية للتنوع البيولوجي. وسيستعرض التقييم العالمي ما يلي:
- (1) الالتزامات الوطنية والالتزامات الأخرى؛
 - (2) التقارير الوطنية؛
 - (3) المعلومات في نظام معلومات رصد التنوع البيولوجي، بما في ذلك التقييمات والسيناريوهات العلمية؛
 - (4) الروابط والتوصيات المتعلقة بالعمليات والمعلومات الأوسع نطاقاً، بما في ذلك تلك المتعلقة بالانتمية المستدامة والاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي واتفاقيات ريو الأخرى؛
 - (5) التقدم المحرز في تعزيز وسائل التنفيذ (بناء القدرات، والتعاون التقني والعلمي، وحشد الموارد)؛
 - (6) تنفيذ مقررات مؤتمر الأطراف استناداً إلى تحليل البيانات المقدم في أداة تتبع المقررات.

40- وسيضطلع مؤتمر الأطراف، كجزء من ولايته المتمثلة في إبقاء تنفيذ الاتفاقية قيد الاستعراض، بمهام محددة في كل اجتماع من اجتماعاته في العقد 2021-2030 على النحو التالي:

(أ) سيقوم مؤتمر الأطراف في اجتماعه السادس عشر [في عام 2023] باستعراض الأثر التراكمي للمساهمات الوطنية صوب كل غاية وهدف من غايات وأهداف الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020، على أساس المساهمات الوطنية المقدمة من خلال آلية غرفة تبادل المعلومات والتي جرى جمعها وتحليلها في تقرير الفجوات العالمي، بهدف تحديد أي فجوات تتعلق بالالتزامات، والقيام عند الضرورة بتقديم المزيد من المشورة لسد هذه الفجوات؛

(ب) سيجري مؤتمر الأطراف في اجتماعه السابع عشر [في عام 2025] تقييماً عالمياً للتقدم المحرز صوب تحقيق كل غاية وهدف من غايات وأهداف الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020، على أساس التقارير الوطنية السابعة، والمساهمات الوطنية المحدثة، والدروس الناشئة عن الاستعراضات القطرية والإصدار السادس من نشرة التوقعات العالمية للتنوع البيولوجي، بهدف تحديد أي فجوات في التنفيذ وتوفير الموارد ذات الصلة، والقيام عند الضرورة بتقديم المزيد من المشورة لسد هذه الفجوات؛

(ج) سيجري مؤتمر الأطراف في اجتماعه الثامن عشر [في عامي 2027/2028] استعراضاً محدثاً للتقدم المحرز صوب تحقيق كل غاية وهدف من غايات وأهداف الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020، على أساس المعلومات المحدثة المقدمة من الأطراف والدروس الناشئة عن الاستعراضات القطرية، وتحديث التحليل الوارد في تقرير الفجوات العالمي ونشرة التوقعات العالمية للتنوع البيولوجي، بهدف تحديد أي تدابير أخرى قد تكون مطلوبة لضمان التنفيذ الكامل للإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 بحلول عام 2030؛

(د) سيجري مؤتمر الأطراف في اجتماعه التاسع عشر [في عام 2030] استعراضاً نهائياً للتقدم المحرز صوب تحقيق كل غاية وهدف من غايات وأهداف الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020، على أساس التقارير الوطنية الثامنة والإصدار السابع من نشرة التوقعات العالمية.

خامساً - التداعيات

41- تحدد الأقسام السابقة الآلية المحسنة المقترحة للتخطيط والإبلاغ والاستعراض، والتي تهدف إلى تحسين المساءلة والشفافية والنتائج؛ إلا أن لهذا المقترح تداعيات تتعلق بالموارد على جميع المشاركين في تنفيذ ودعم تنفيذ الاتفاقية والإطار

العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020. ولن يتسنى تطبيق الآلية المقترحة دون الاستثمار في نظم الرصد والاستعراض الوطنية والإقليمية والعالمية.

42- وعلى المستوى الوطني، ستشمل التداعيات المتعلقة بالموارد تعزيز جمع بيانات التنوع البيولوجي على المستوى الوطني، وتقاسم البيانات وتكاملها، والتقييم العلمي والبحوث. وينبغي أن يكون الاستثمار في الرصد والاستعراض أوسع من الكيانات الحكومية المسؤولة عن تنفيذ الاتفاقية لتشمل النظم الإحصائية الوطنية ومؤسسات البحوث الوطنية.

43- وعلى المستوى العالمي، ستشمل التداعيات المتعلقة بالموارد تعزيز جمع البيانات ومعالجتها، والنمذجة، والتقييم العلمي وآليات التنسيق. ويمكن للأمانة أن تعمل مع الشركاء لدعم بناء نظام رصد تنوع بيولوجي، وتحسين الإبلاغ، وتجميع التقارير الوطنية، وتعزيز التقييم العلمي، والتنسيق بين الشركاء المعنيين بالرصد والإبلاغ. ومع ذلك، سيكون الاستثمار في بيانات وعلوم التنوع البيولوجي ضروريا على جميع المستويات وعبر العديد من الشركاء. وسيلزم أيضا زيادة الدعم لتعزيز عمليات الاستعراض على المستوى القطري.

44- وبينما يُرجح أن تكون تداعيات المقترح أعلاه على التكاليف أكثر بكثير مما يتم استثماره حاليا في الرصد والإبلاغ والاستعراض، فستكون التداعيات صغيرة نسبيا مقارنة بتكاليف تنفيذ الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020. وعلاوة على ذلك، ستكون الفوائد المقدمة من حيث الدعم المقدم للتنفيذ كبيرة.

سادسا- عناصر التوصية المقترحة

45- قد ترغب الهيئة الفرعية للتنفيذ في أن تعتمد توصية على غرار ما يلي:

إن الهيئة الفرعية للتنفيذ،

1- ترحب بالتحليل والمقترحات الواردة في مذكرة الأمانة التنفيذية،¹¹ وطلبات الرئيسين المشاركين للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 بمراجعتها عند إعداد الوثائق المتعلقة بالإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020؛

2- ترحب بالمرحلة التجريبية للمنتدى المفتوح العضوية المعني بالتنفيذ؛

3- ترحب أيضا بتقارير عمليات استعراض النظراء الطوعي التي أُجريت في سري لانكا وأوغندا؛

4- تطلب إلى الأمانة التنفيذية أن تواصل تطوير طرائق وعمليات نهج الإبلاغ والاستعراض المتعدد الأبعاد والوارد في مذكرة الأمانة التنفيذية، على النحو التالي:

(أ) وضع إرشادات ونموذج لتقديم الالتزامات الوطنية لدعم الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 وإتاحتها لكي ينظر فيها الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 ومؤتمر الأطراف في اجتماعه الخامس عشر، حسب الاقتضاء؛

(ب) إعداد سجل للالتزامات الوطنية لدعم الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 كجزء من آلية غرفة تبادل المعلومات في الاتفاقية، مع مراعاة الخبرات والروابط الممكنة مع سجل خطة العمل من شرم الشيخ إلى كورنمينغ من أجل الطبيعة والناس، ومنصات الالتزامات في إطار العمليات الأخرى ومع أداة الإبلاغ عبر الإنترنت الخاصة بالتقارير الوطنية، والآراء التي أعربت عنها الأطراف في الاجتماع الثالث للهيئة الفرعية للتنفيذ، وتقديم هذا السجل إلى الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 في اجتماعه الثالث؛

(ج) إعداد إرشادات بشأن وضع خطط عمل وطنية من أجل تنفيذ الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 وإتاحتها للأطراف قبل الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف؛

(د) إعداد نموذج وإرشادات ذات صلة للتقارير الوطنية السابعة، مع مراعاة الآراء المُعرب عنها في الاجتماع الثالث للهيئة الفرعية للتنفيذ ونتائج الاجتماع الثالث للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020، وتقديمها للنظر فيها واعتمادها في الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف؛

(هـ) مواصلة تطوير طريقة عمل المنتدى المفتوح العضوية المعني بالتنفيذ، مع مراعاة تجربة المرحلة التجريبية للمنتدى المفتوح العضوية المعني بالتنفيذ والآراء والاقتراحات المعرب عنها خلال الاجتماع الثالث للهيئة الفرعية للتنفيذ، وإتاحتها لكي ينظر فيها الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 في اجتماعه الثالث؛

(و) مواصلة تحديد وتطوير نطاق التقييم العالمي للالتزامات الوطنية والمساهمات في الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 وإطاره الزمني وطريقة عمله وترتيباته المؤسسية ومتطلباته من الموارد ونتائجه المتوقعة، وتقديم ذلك لكي ينظر فيه الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 في اجتماعه الثالث، مع مراعاة الآراء والاقتراحات المعرب عنها في هذا الاجتماع؛

(ز) إدراج نهج في مكون إدارة المعارف في الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 لاستخدام الأدوات والمنصات التي قد تدعم عمليات الإبلاغ الوطني والتخطيط الوطني، بما في ذلك النهج الممكنة لإدارة البيانات فيما يتعلق بالموشرات الرئيسية والفرعية والمفصلة في إطار الرصد الذي اقترحه الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020؛

5- تشجع مرفق البيئة العالمية ووكالات التمويل الأخرى على الاضطلاع بالأعمال التحضيرية اللازمة لضمان توافر الدعم في الوقت المناسب وبشكل سريع للبلدان النامية، لاسيما أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية وكذلك الأطراف التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، من أجل تطوير الالتزامات والمساهمات الوطنية في غايات وأهداف الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020، وتحديث أو تنقيح الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي أو أدوات التخطيط الوطنية الأخرى ذات الصلة، وتطوير نظم الرصد وإدارة المعلومات الوطنية، بما في ذلك تطوير وتحديد واستخدام المؤشرات، وإعداد التقارير الوطنية، حتى يتسنى للأطراف أن تبدأ هذه العمليات في أقرب وقت ممكن بعد اعتماد الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 ووفقا للمقررات الصادرة عن الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف؛

6- تشجع المنظمات الشريكة، بما في ذلك المنظمات التي تعمل لتطوير ودعم رصد الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 ومؤثراته، على مواصلة تنقيح مجموعات البيانات والأدوات والمنصات لدعم الإبلاغ الوطني بما يتماشى مع الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020؛

7- توصي بأن يعتمد مؤتمر الأطراف مقرا على غرار ما يلي:

إن مؤتمر الأطراف،

إن يشير إلى المواد 6 و 23 و 26 من الاتفاقية؛

وإن يشير أيضا إلى المقررات 8/9، و 10/10، و 10/11، و 27/13، و 27/14، و 29/14، و 34/14،

وإن يشير كذلك إلى أن للاتفاقية نهجا متعدد الأبعاد لاستعراض التقدم المحرز في التنفيذ،

وإن يشدد على أن التخطيط والرصد والإبلاغ والاستعراض عوامل بالغة الأهمية من أجل التنفيذ الفعال للاتفاقية

والإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020؛

وإن يشدد أيضا على أن الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي هي الأداة الرئيسية لتنفيذ الاتفاقية على المستوى الوطني، وأن التقارير الوطنية هي الأداة الرئيسية لرصد واستعراض تنفيذ الاتفاقية والإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020،

وإن يلاحظ محدودية التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020، وإن يشدد على ضرورة تعزيز الالتزامات والإجراءات على جميع المستويات ومن جانب جميع قطاعات المجتمع من أجل تحقيق غايات وأهداف الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020،

1- يعتمد نهجا محسنا متعدد الأبعاد للتخطيط والرصد والإبلاغ والاستعراض بهدف تعزيز تنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي والإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020، يتضمن ما يلي، على النحو المبين بمزيد من التفصيل في هذا المقرر: (أ) تطوير الالتزامات الوطنية والإبلاغ عنها كمساهمات في الغايات والأهداف العالمية للإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020؛ (ب) والتقارير الوطنية بشأن التنفيذ؛ (ج) واستعراضات النظراء القطرية للتنفيذ والتقييمات العالمية للمساهمات الوطنية؛ (د) والتقييمات العالمية للتقدم المحرز نحو غايات وأهداف الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020؛

2- يقرر إبقاء نهج الاتفاقية المتعدد الأبعاد بشأن التخطيط والرصد والإبلاغ والاستعراض قيد الاستعراض لمراعاة الخبرات المتعلقة بهذا النهج وإدخال تعديلات عليه حسب الاقتضاء؛

3- يرحب بنموذج تقديم الالتزامات الوطنية كمساهمات في الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020، الوارد في المرفق العاشر لهذا المقرر؛

4- يعتمد المبادئ التوجيهية الواردة في المرفق العاشر لهذا المقرر،¹² بما في ذلك نموذج الإبلاغ الخاص بالتقارير الوطنية السابعة، مع ملاحظة أنه سيتم مواعته مع الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 وفقا للفقرة 12 (أ) من هذا المقرر؛

5- يقرر ما يلي:

(أ) أن يقوم في اجتماعه السادس عشر [في عام 2023] باستعراض الأثر التراكمي المتوقع للالتزامات الوطنية صوب كل غاية وهدف من غايات وأهداف الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020، على أساس الالتزامات الوطنية المقدمة من خلال آلية غرفة تبادل المعلومات وتقرير الفجوات العالمي، بهدف تحديد أي فجوات تتعلق بالالتزام، والقيام عند الضرورة بتقديم المزيد من المشورة لسد هذه الفجوات؛

(ب) أن يجري في اجتماعه السابع عشر [في عام 2025] تقييما عالميا للتقدم المحرز صوب تحقيق كل غاية وهدف من غايات وأهداف الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020، على أساس التقارير الوطنية السابعة، والمساهمات الوطنية المحدثة، والدروس الناشئة عن الاستعراضات القطرية والإصدار السادس من نشرة التوقعات العالمية للتنوع البيولوجي، بهدف تحديد أي فجوات في التنفيذ وتوفير الموارد ذات الصلة، والقيام عند الضرورة بتقديم المزيد من المشورة لسد هذه الفجوات؛

(ج) أن يجري في اجتماعه الثامن عشر [في عامي 2027/2028] استعراضا محدثا للتقدم المحرز صوب تحقيق كل غاية وهدف من غايات وأهداف الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020، على أساس

¹² المقرر إعداده عملا بتوصية الهيئة الفرعية 3/--، الفقرة 4.

المعلومات المحدثة المقدمة من الأطراف والدروس الناشئة عن الاستعراضات القطرية، بهدف تحديد أي تدابير أخرى قد تكون مطلوبة لضمان التنفيذ الكامل للإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 بحلول عام 2030؛

(د) أن يجري في اجتماعه التاسع عشر [في عام 2030] استعراضا نهائيا للتقدم المحرز صوب تحقيق كل غاية وهدف من غايات وأهداف الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020، على أساس التقارير الوطنية الثامنة والإصدار السابع من نشرة التوقعات العالمية؛

6- يطلب إلى الأطراف إعداد الالتزامات الوطنية كمساهمات في تحقيق كل غاية وهدف من غايات وأهداف الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020، مع مراعاة الظروف الوطنية، بهدف المساهمة في تحقيق أهداف الإطار بالكامل، وتقديمها من خلال آلية غرفة تبادل المعلومات في موعد لا يتجاوز [31 أكتوبر/تشرين الأول 2020] [في غضون سنة من اعتماد الإطار في الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف]، تمشيا مع النموذج الوارد في المرفق العاشر؛

7- يطلب أيضا إلى الأطراف أن تقدم تقاريرها الوطنية السابعة بحلول [30 يونيو/حزيران 2024]، وأن تقدم تقريرا موجزا عن التقدم المحرز على المستوى الوطني نحو مساهماتها الوطنية وغايات وأهداف الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020، باستخدام المجموعة الأساسية للمؤشرات الرئيسية الواردة في إطار الرصد الخاص بالإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 والمعتمدة في المقرر 15/--، وبما يتماشى مع نسق التقارير الوطنية السابعة الوارد في المرفق العاشر؛

8- يدعو الأطراف إلى القيام، حسب الاقتضاء، بتيسير المشاركة الكاملة والفعالة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة ذوي الصلة، بما في ذلك نقاط الاتصال لدى الاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي واتفاقيات ريو الأخرى، ومعاهد الإحصاءات الوطنية وأصحاب البيانات الآخرين، والمنظمات غير الحكومية، ومجموعات النساء، ومجموعات الشباب، ودوائر الأعمال والمال وممثلي القطاعات المتعلقة بالتنوع البيولوجي أو المعتمدة عليه، في إعداد التقارير الوطنية السابعة للتأكد من أن التقارير الوطنية تعكس التنفيذ الوطني، ولزيادة المواءمة والتنسيق في تقديم التقارير إلى الاتفاقية وبروتوكولها، ولتعزيز أوجه التآزر في الإبلاغ فيما بين الاتفاقيات ذات الصلة؛

9- يشجع الأطراف على تعزيز التنسيق وأوجه التآزر على المستوى الوطني في إعداد التقارير الوطنية للاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي واتفاقيات ريو وكذلك الاستعراضات الطوعية الوطنية بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك من خلال تأسيس هيئات تنسيق ونظم معلومات مشتركة، حسب الاقتضاء ووفقا للظروف الوطنية؛

10- يشجع الأطراف أيضا على القيام، حسب الاقتضاء ووفقا للاحتياجات والظروف الوطنية، بتطوير أو تحديث الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي التي تتضمن المساهمات الوطنية في الغايات والأهداف العالمية، من خلال عمليات شمولية وتشاركية تتكامل مع عمليات التخطيط الوطني الأخرى وإتاحتها من خلال آلية غرفة تبادل المعلومات في الاتفاقية؛

11- يشجع الأطراف كذلك على المشاركة في آليات الاستعراض القطري للتخطيط الوطني في مجال التنوع البيولوجي وتنفيذ الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020؛

12- يشجع الأطراف على زيادة التنسيق وأوجه التآزر على المستوى الوطني عند إعداد التقارير الوطنية للاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي واتفاقيات ريو وكذلك الاستعراضات الطوعية الوطنية بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك من خلال تأسيس هيئات تنسيق، حسب الحاجة، ونظم معلومات مشتركة؛

13- يدعو الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، والحكومات دون الوطنية، والمدن والسلطات المحلية الأخرى، والمنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية، ومجموعات النساء، ومجموعات الشباب، ودوائر الأعمال والمال وممثلي القطاعات المتعلقة بالتنوع البيولوجي أو المعتمدة عليه إلى تطوير الالتزامات لدعم الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020، وتسجيلها في المنصة الإلكترونية لخطة العمل من شرم الشيخ إلى كومنينغ من أجل الطبيعة والناس، والإبلاغ عن تنفيذها؛

14- يدعو المنظمات الدولية أو الإقليمية أو دون الإقليمية ذات الصلة إلى دعم البلدان في تحديث وتنقيح الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي وإعداد التقارير الوطنية، بما في ذلك من خلال توفير البيانات والمعلومات ذات الصلة وأنشطة بناء القدرات؛

15- يدعو المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية إلى مراعاة الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 في برنامج عمله المتجدد حتى عام 2030، بما في ذلك من خلال إجراء تقييمات للتقدم المحرز في تنفيذ غايات وأهداف إطار التنوع البيولوجي لما بعد عام 2020؛

16- يدعو المنظمات ذات الصلة، بما في ذلك اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة وشراكة مؤشرات التنوع البيولوجي، إلى دعم رصد حالة واتجاهات التنوع البيولوجي، بما في ذلك من خلال تنسيق البيانات وتصوير البيانات الخاصة بمعلومات التنوع البيولوجي والروابط مع القضايا الاجتماعية والاقتصادية؛

17- *يطلب إلى* مرفق البيئة العالمية، إتاحة الأموال في الوقت المناسب وبطريقة سريعة للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية وكذلك الأطراف التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، لدعم تطوير الالتزامات الوطنية كمساهمات في غايات وأهداف الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020، وتحديث أو تنقيح الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي أو أدوات التخطيط الوطني الأخرى ذات الصلة، وتطوير نظم الرصد وإدارة المعلومات الوطنية، بما في ذلك وضع وتحديد واستخدام المؤشرات، ويدعو كيانات التمويل الأخرى إلى القيام بذلك، من أجل تنفيذ الإطار العالمي للتنوع البيولوجي، وإعداد التقارير الوطنية، حتى يتسنى للأطراف أن تبدأ هذه العمليات في أقرب وقت ممكن بعد اعتماد الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020، ووفقاً للمقررات الصادرة عن الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف؛

18- *يطلب إلى* الأمانة التنفيذية ما يلي:

(أ) تحديث نموذج الالتزامات الوطنية ونموذج الإبلاغ للتقارير الوطنية السابعة الواردين في المرفق العاشر لكي يعكسا الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 بصيغته المعتمدة، وإتاحتهما للأطراف من خلال آلية غرفة تبادل المعلومات في الاتفاقية بحلول 31 يناير/كانون الثاني 2022؛

(ب) مواصلة تطوير أداة الإبلاغ عبر الإنترنت الخاصة بالتقارير الوطنية للسماح لجميع الأطراف بإعداد وتقديم التقارير الوطنية السابعة باستخدام نسق الإبلاغ المذكور أعلاه، بما في ذلك ربط الإبلاغ بنظام لرصد التنوع البيولوجي يسمح بتقاسم البيانات بين الأطراف والأمانة ومع الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف الأخرى والاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي والشركاء الآخرين؛

(ج) تنسيق استعراض الالتزامات والمساهمات الوطنية في كل هدف من أهداف الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020، بما في ذلك من خلال إعداد تقرير فجوات عالمي يقيّم الطموحات الجماعية للالتزامات والمساهمات الوطنية مقابل الغايات والأهداف العالمية للإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020، وإتاحة هذا التقرير لكي تنتظر فيه الهيئة الفرعية للتنفيذ في اجتماع يُعقد قبل الاجتماع السادس عشر لمؤتمر الأطراف؛

(د) تنسيق إعداد تقييم عالمي شاملي للالتزامات والمساهمات نحو تحقيق غايات وأهداف الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020، استنادا إلى الالتزامات الوطنية المحدثة، والتقارير الوطنية، ونتائج تقارير الفجوات المشار إليه أعلاه والمعلومات الإضافية وإعداد الإصدار السادس من نشرة التوقعات العالمية للتنوع البيولوجي الذي يتضمن تجميعا وتحليلا للاسترشاد بهما في التقييم العالمي؛

(هـ) القيام، بالتشاور مع اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة وشراكة مؤشرات التنوع البيولوجي وشركاء آخرين، بوضع نظام عالمي لرصد التنوع البيولوجي يتضمن مؤشرات وبيانات جغرافية مكانية ومعلومات أخرى ذات صلة من أجل تتبع التقدم المحرز على المستويات الوطني والإقليمي والعالمي، والإبلاغ الوطني وتحليل تقرير الفجوات استنادا إلى إطار رصد الإطار العالمي للتنوع البيولوجي؛

(و) القيام، بتوجيه من رئيسة الهيئة الفرعية للتنفيذ والمكتب، بتنظيم الاستعراض القطري تحت إشراف الهيئة الفرعية للتنفيذ؛

(ز) دعم عملية استعراض النظراء الطوعي المعزز لعمليات التخطيط الوطني للتنوع البيولوجي؛

(ح) القيام، بالتعاون مع الشركاء المعنيين وفي إطار تنفيذ الاستراتيجية طويلة الأجل لبناء القدرات من أجل تنفيذ الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020، بدعم بناء القدرات من أجل إعداد التقارير الوطنية، بما في ذلك بناء القدرات فيما يتعلق باستخدام المؤشرات الرئيسية؛

(ط) تنسيق تحديث منصة خطة العمل، واستعراض وتحديث وظائفها لتعزيز مشاركة الجهات الفاعلة دون الوطنية والجهات الفاعلة من غير الدول وأصحاب المصلحة الآخرين والإبلاغ عن التزاماتهم تجاه الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020؛

(ي) مواصلة استكشاف خيارات التآزر في إعداد التقارير للاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي واتفاقيات ريو وأهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك من خلال أداة البيانات والإبلاغ، وتشجيع الأطراف على تعزيز التنسيق في إعداد التقارير للاتفاقيات والعمليات ذات الصلة على المستوى الوطني؛

(ك) مواصلة تطوير أداة تتبع المقررات؛

(ل) مواصلة استكشاف خيارات التآزر في إعداد التقارير للاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي واتفاقيات ريو وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، بما في ذلك من خلال أداة البيانات والإبلاغ.

المرفق الأول

تجميع للآراء المُعرب عنها في التقييمات والمشاورات المتعلقة بإعداد الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020

1- تلخص المعلومات أدناه المدخلات المتعلقة بآليات التنفيذ والاستعراض المستمدة من المشاورات الإقليمية لما بعد عام 2020، والتقييمات المكتوبة والمشاورات المواضيعية بشأن شفافية التنفيذ والرصد والإبلاغ والاستعراض التي عُقدت في روما في فبراير/شباط 2020.

ألف - التقارير الوطنية

2- جرى الاتفاق بشكل عام على ضرورة تقديم تقارير وطنية أكثر فعالية وقوة وشفافية. وأشار إلى أن التقارير الوطنية ينبغي أن تركز أكثر على آثار الإجراءات، والفجوات المتعلقة بالتنفيذ والالتزامات، وخطط مواجهة التحديات والعقبات المحددة. وألقي الضوء أيضا على الحاجة إلى عمليات الإبلاغ الوطني لإشراك جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، وإبراز إجراءاتها ومدخلاتها. وقد تتناول التقارير الوطنية أهدافا محددة وقد تتضمن دراسات حالة تُجرى على أساس طوعي. وقُدّم أيضا اقتراح بإدراج الإبلاغ عن القضايا الاجتماعية والثقافية وقضايا حقوق الإنسان في التقارير الوطنية. وينبغي تبسيط عملية الإبلاغ الوطني ونسق التقارير، بما في ذلك أداة الإبلاغ عبر الإنترنت، وتسهيلها وتيسير استخدامها. كما ينبغي أن يسمح نسق الإبلاغ بزيادة قابلية المقارنة بهدف السماح بتجميع المعلومات بطريقة مفيدة.

3- وفيما يتعلق بتواتر التقارير الوطنية، أُشير إلى أنه ينبغي الحفاظ على العملية الحالية لتقديم تقريرين وطنيين في غضون فترة عشر سنوات. وتضمن المقترحات الأخرى إمكانية تقديم تقارير وسيطة بين التقارير الوطنية الإلزامية، أو إمكانية إجراء دورتين أو ثلاث دورات من دورات الإبلاغ على مدار العقد، مما يسمح بإجراء تنقيحات مؤقتة وفقا لتحديد الفجوات والمعلومات الجديدة. وأشار أيضا إلى أنه يمكن إجراء استعراض للتقارير الوطنية والاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي لتحسين جودتها وقابليتها للاستخدام في التقييم العالمي.

4- واقترح تعزيز أوجه التآزر بين عمليات الإبلاغ ذات الصلة، من حيث تواترها ومحتواها. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لمواءمة الإبلاغ مع الاتفاقية وبروتوكولها، وأوجه التآزر في تقديم التقارير للاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي واتفاقيات ريو، وفيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة. وتحقيقا لهذه الغاية، يمكن استكشاف زيادة استخدام آلية غرفة تبادل المعلومات وأدوات الإبلاغ الإلكتروني وإدارة المعارف، والإبلاغ النموذجي، واستخدام أداة البيانات والإبلاغ التي أعدها برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

5- وكان هناك تأييد عام لتوقيت التقارير الوطنية بحيث تغذي التقييم العالمي للتنوع البيولوجي. وينبغي لهذه التقارير الوطنية أن تكمل التقييمات العالمية وتضيف قيمة لها من خلال المساعدة على تحديد الفجوات المتعلقة بالقدرات والتنفيذ، وتوسيع نطاق الإجراءات المتعلقة بالتنفيذ وتحسين المساءلة. كما يمكن أن يتضمن التقييم العالمي للتنوع البيولوجي الإبلاغ من جانب الكيانات دون الوطنية والجهات الفاعلة من غير الدول. وقد قُدمت عدة مقترحات تتعلق بتوقيت التقييم العالمي، بما في ذلك كل خمس سنوات، في 2023 و2030، وفي 2025 أو ابتداء من عام 2021، واستخدام التقييمات التي نشرها المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، والإصدار الخامس من نشرة التوقعات العالمية للتنوع البيولوجي والتقارير الوطنية السادسة. وأشار أيضا إلى أن الجزء الرفيع المستوى الذي يُعقد أثناء اجتماعات مؤتمر الأطراف ينبغي أن يستفيد من نتائج هذه العملية لتعزيز الإرادة السياسية والزخم من أجل التنفيذ.

باء - المؤشرات

6- اقترح وضع مجموعة أساسية من المؤشرات الرئيسية يمكن لجميع البلدان الإبلاغ عنها، ويمكن استكمالها بمؤشرات عالمية أو وطنية إضافية. وينبغي تجنب أي تأخير في اختيار وإعداد المؤشرات لفترة ما بعد عام 2020. ولوحظ أيضا أن قضايا

المعارف التقليدية والاستخدام المألوف والمستدام، على الرغم من اعتبارها مهمة على المستوى العالمي، لم تنعكس بشكل جيد في المؤشرات التي استخدمتها الأطراف في تقاريرها حتى الآن. ويمكن النظر في المؤشرات المتعلقة بالدوافع غير المباشرة. وربما يمكن تحديد وكالة رائدة وتكليفها بإعداد وجمع معلومات عن المؤشرات، على غرار ما تم القيام به فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة. وأشار أيضا إلى إمكانية استخدام مؤشرات من عمليات أخرى، مثل المؤشرات المستخدمة لأهداف التنمية المستدامة والمؤشرات التي تستخدمها الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف الأخرى.

7- وأشار إلى أهمية الحفاظ على الاستمرارية في فترة ما بعد عام 2020 مع العمليات الوطنية القائمة التي تستخدم المؤشرات الوطنية المستندة إلى مجموعات البيانات والمعلومات الوطنية لضمان الرصد الفعال على المدى الطويل. وهناك أيضا حاجة إلى المزيد من الاتساق في توافر البيانات واستخدامها.

جيم - التخطيط الوطني

8- كان هناك اتفاق عام على أن الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي ينبغي أن تظل أداة التخطيط الوطني الرئيسية في فترة ما بعد عام 2020. وأعربت الأطراف والشركاء والمراقبون عن قلقهم أثناء عملية التشاور لما بعد عام 2020 إزاء الوقت الذي قد يُستغرق في تنقيح الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي مرة أخرى، وتداعيات ذلك على زخم التنفيذ. ومع ذلك، فقد أُشير إلى ضرورة مواصلة الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي مع الإبلاغ الوطني والرصد على المستوى العالمي (والتقييم العالمي النهائي للتنوع البيولوجي). وأشار إلى أن الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي والتقارير الوطنية في فترة ما بعد عام 2020 تعكس الخطط والتقارير المتعلقة بالأنشطة المنفذة على المستوى دون الوطني. وفي ضوء الحاجة إلى مواصلة الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي القائمة مع الإطار العالمي الجديد للتنوع البيولوجي، سيلزم وضع إرشادات ومبادئ توجيهية ومعايير جديدة (أو محدثة). وتم التأكيد على أن أي عملية لتنقيح/تحديث الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي ينبغي أن تكون قصيرة قدر الإمكان حتى يتسنى التركيز على التنفيذ. واقترحت خيارات بشأن الأشكال المختلفة التي يمكن أن تتخذها الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي في فترة ما بعد عام 2020. وأشار إلى أن توحيد الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي سيمكن من استعراضها بشكل أفضل، بما في ذلك تقدير فجوات الطموح العالمية المحتملة؛ إلا أنه تم التأكيد أيضا على ضرورة الاحتفاظ بمستوى معين من المرونة. ونوقش عدد من الخيارات، بما في ذلك ما يلي: عدد صغير من العناصر المشتركة للاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي؛ أو تصنيف المعلومات الواردة في الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي إلى أدوات منفصلة؛ أو إيجاد أدوات إضافية أو ضميمات للاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي القائمة تُقدم على فترات منتظمة (الالتزامات الوطنية). كما كان هناك اقتراح بإمكانية إعداد خطط العمل كوسيلة أكثر تبسيطا وتواترا للإبلاغ عن الالتزامات، وإمكانية اتباع نهج "الإدارة التكيفية" في خطط العمل. ويمكن وضع خطط العمل على المستويين الوطني ودون الوطني ويمكن أن تستخدمها الجهات الفاعلة من غير الدول. ووفقا للأهداف العالمية المعتمدة، أُلقي الضوء أيضا على أن الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي المنقحة/المحدثة قد تصبح أدوات أوسع نطاقا وأكثر شمولًا ومتوافقة مع العمليات الوطنية.

9- وقُدِّمت مقترحات مختلفة بشأن الوقت الذي ينبغي فيه تنقيح/تحديث الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي، بما في ذلك: بحلول عام 2021؛ أو بحلول الاجتماع السادس عشر لمؤتمر الأطراف (2022)؛ أو بحلول عام 2025. وطُرِح خيار آخر يتمثل في توافر ثلاث خطط عمل في فترة السنوات العشر، على أن تكون الأولى شاملة، والثانية والثالثة عبارة عن تعديلات على الأولى وفقا للتقدم المحرز في التنفيذ.

10- وبالإشارة إلى خطة العمل من شرم الشيخ إلى كونمينغ من أجل الطبيعة والناس، كان ثمة اقتراح بتشجيع الالتزامات الوطنية من مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والمنظمات الدولية وقطاع الأعمال، وأصحاب المصلحة الآخرين. ومع ذلك، أعرب عن

تساؤلات بشأن ما كانت الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي هي الأداة المناسبة لهذا الغرض. وأشار إلى أهمية تقديم الالتزامات الوطنية في وقت مبكر في فترة ما بعد عام 2020 (بحلول الاجتماع السادس عشر لمؤتمر الأطراف). وأشار إلى أن الالتزامات الوطنية قد تُصاغ بطريقة مماثلة للمساهمات المحددة وطنياً بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ أو الالتزامات الطوعية بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. كما يمكن في هذا الصدد النظر في عملية الاستعراضات الوطنية الطوعية التي يستخدمها المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. وكان من المسائل الأخرى التي ينبغي النظر فيها إمكانية مواءمة الإطار الزمني للاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي (أو الالتزامات الوطنية) مع المساهمات المحددة وطنياً بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (فواصل زمنية مدتها خمس سنوات) ومع الإبلاغ في المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية والهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ. وأشار إلى أنه قد يلزم وضع التزامات إجرائية لضمان كفاية الالتزامات.

دال - استعراض النظراء الطوعي

11- نوقش الطابع الطوعي لعملية استعراض النظراء الطوعي، واقترح البعض أنها ينبغي أن تكون إلزامية أو أن تستخدم طريقة يتم بموجبها اختيار البلدان بشكل عشوائي أو منهجي لاستعراضها؛ واقترح آخرون أنها ينبغي أن تظل طوعية. وينبغي ألا يكون الاستعراض جزائياً. وكان هناك أيضاً اقتراح بإجراء استعراض نظراء شامل يستعرض جميع الأطراف خلال فترة الاستعراض. ونظراً لقلّة عدد الأطراف التي تتطوع للخضوع للاستعراض و/أو ترشح خبراء وطنيين للمشاركة في فرق الاستعراض، فقد أُشير إلى أن وضع الحوافز قد يكون مفيداً في هذا الصدد. وأشار إلى ضرورة توضيح معايير المشاركة وأهداف المنهجية، وكذلك الحاجة إلى زيادة الوعي بالفوائد التي يمكن أن تستمدها البلدان قيد الاستعراض والبلدان المشاركة في فرق الاستعراض نتيجة لهذا التوضيح.

12- وفيما يتعلق بإمكانية تعديل منهجية استعراض النظراء الطوعي القائمة في سياق إطار ما بعد عام 2020، اقترح استكمال العملية باستعراض نظراء مفتوح لمشروع الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي والتقارير الوطنية، والتعليقات العامة (نهج التدرج من القاعدة). واقترح أيضاً أن يكون الاستعراض أكثر توحيداً، ويمكنه جمع البيانات التي من شأنها أن تسمح بإجراء مقارنة عبر البلدان، والتركيز على مواضيع محددة، ويمكن ربطه بنتائج معينة، وتقديم المشورة إلى الأطراف بشأن إعداد التقارير الوطنية. وثمة مقترح آخر يفيد بأنه يمكن توسيع نطاق استعراض النظراء الطوعي، مع الإشارة إلى عملية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ الموضوعة في هذا الصدد.

هاه - الرصد والاستعراض

13- شُدّد على أن آلية الرصد والإبلاغ والاستعراض الرامية إلى تعزيز التنفيذ بموجب الاتفاقية في فترة ما بعد عام 2020 ينبغي أن تكون طموحة وتكيفية وتحولية وعملية ومفيدة في تعزيز التنفيذ (والتعميم) على أرض الواقع. وأشار إلى أهمية عمليات الاستعراض على المستويين العالمي والوطني على حد سواء. وأشار إلى أن فعالية آلية مثل هذه ستعتمد بشكل كبير على ما إذا كان الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 موجهاً نحو النتائج أو موجهاً نحو العمليات (الأول أكثر صرامة وأكثر قابلية للقياس)، أو كليهما. وتضمنت المبادئ المقترحة للآلية أنه ينبغي أن تكون غير جزائية، وتيسيرية، وتشاركية، وأن تلقي الضوء على أفضل الممارسات، وأن تحدد طرق لسد الفجوات، بدلاً من تحديد الأطراف، وأن تسلط الضوء على الاحتياجات من القدرات والموارد، وأن تشرك جميع مجموعات أصحاب المصلحة. وبينما رأى البعض أن العملية ينبغي أن تركز على تحديد حالات الامتثال المنخفض أو الأدنى، أفاد آخرون أنه ينبغي التركيز على تحديد ما إذا كانت الجهود الجماعية للأطراف كافية للوصول إلى طموحات الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020. وأكدت عدة مجموعات على ضرورة الاتساق بين المكونات المختلفة للآلية (بما في ذلك "دورات التعقيبات الإيجابية" فيما بينها).

14- واقتُرح أيضا أنه ينبغي للأطراف أن تمكّن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية من معالجة قضايا المساءلة. وينبغي أن تسمح الآلية المحسنة أيضا للجهات الفاعلة من غير الدول بتحديد مساهماتها وتدخلاتها كميًا. ويمكن أيضا لبرامج مشاركة المواطنين في الأنشطة العلمية والرصد المجتمعي أن تدعم عمليات الرصد والاستعراض. واقتُرح بعض المشاركين أنه يمكن وضع آلية تنسيق لدعم عملية الرصد والاستعراض وأشاروا إلى نجاحات الاستراتيجية العالمية لحفظ النباتات في هذا الصدد. واقتُرح أيضا أنه يمكن لمنظمات، مثل المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية أو شبكة رصد التنوع البيولوجي التابعة للفريق المعني بعمليات رصد الأرض، أن تُكلف بمهمة استعراض التقدم المحرز في فترة ما بعد عام 2020. وقُدّم اقتراح آخر يفيد بوضع آلية امتثال، يمكن أن تساهم فيها أيضا مجموعات أصحاب المصلحة، بما في ذلك الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والمجتمع المدني. واقتُرح أيضا إنشاء لجنة لدعم التنفيذ، ربما تحت إشراف الهيئة الفرعية للتنفيذ، من شأنها أن تزود الأطراف بالمشورة للتغلب على العقبات (تيسيرية) وتتألف من خبراء مستقلين وأطراف وأصحاب مصلحة، وتكون بمثابة نظام لإيداع الشكاوى.

المرفق الثاني

العناصر القائمة للرصد والاستعراض بموجب الاتفاقية وبروتوكولها

ما يجري استعراضه	التواتر	مصادر المعلومات	الهيئة المنوطة بإجراء الاستعراض	النتائج	نقاط القوة	مواطن الضعف
استعراض مؤتمر الأطراف للتقدم المحرز في التنفيذ	سنتان	التقارير الوطنية، والاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي	الهيئة الفرعية للتنفيذ/مؤتمر الأطراف	مقررات لمؤتمر الأطراف تطلب اتخاذ مزيد من الإجراءات والدعم وما إلى ذلك رسالة من مؤتمر الأطراف بشأن حالة التنفيذ، تُرسل إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة	يقدم نظرة عامة عالمية تراعي التقديمات الوطنية يعطي تحديثاً عن حالة التنفيذ في كل اجتماع من اجتماعات مؤتمر الأطراف	تجميع المعلومات الوطنية غير كاف يستند إلى المعلومات المتاحة في هذا الوقت (وليس جميع الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي والتقارير الوطنية) لا توجد آلية متابعة
نشرة التوقعات العالمية للتنوع البيولوجي	4 سنوات	التقارير الوطنية، والمؤلفات العلمية، والمؤشرات	الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية/ مؤتمر الأطراف	مشور يتضمن رسائل رئيسية	نظرة عامة عالمية، وقدرات اتصال قوية	تجميع المعلومات في التقارير الوطنية غير كاف؛ وليس هناك حاجة للمتابعة
التقارير الوطنية بموجب الاتفاقية	4-5 سنوات	معظمها بيانات ومعلومات وطنية، مع بعض التقارير التي تستخدم مجموعات البيانات الإقليمية والعالمية	لا هيئات للتقارير الفردية الهيئة الفرعية للتنفيذ/ الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية/ مؤتمر الأطراف	تساهم المعلومات الواردة في التقارير الوطنية في عمليات الاستعراض وصنع القرار بموجب الاتفاقية بما في ذلك نشرة التوقعات العالمية للتنوع البيولوجي والوثائق ذات الصلة تسترشد الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي	البيانات والمعلومات الرسمية المقدمة من الأطراف و(بعض) المدخلات من أصحاب المصلحة المعنيين تتيح العمليات الوطنية لجمع البيانات والمعلومات، ونشر وإصدار التقارير الوطنية فرصة للجمع بين أصحاب المصلحة	اختلافات في المحتوى والجودة تجعل التجميع على المستوى العالمي صعباً. لا يمكن توفير المعلومات في الوقت المناسب لإجراء الاستعراضات بسبب التأخيرات في التقديمات

مواطن الضعف	نقاط القوة	النتائج	الهيئة المنوطة بإجراء الاستعراض	مصادر المعلومات	التواتر	ما يجري استعراضه	
	وزيادة وعي الجمهور العام وصناع القرار.	اللاحقة بالمعلومات الواردة في التقارير الوطنية الاتصال الوطني وإشراك أصحاب المصلحة					
اختلافات في المحتوى والجودة تجعل التجميع العالمي صعبا تفتقر العديد من الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي إلى المعلومات الأساسية اللازمة للتخطيط ولا تُمول العديد من الأنشطة المدرجة قبل إدراجها في الاستراتيجية وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي. لا يمكن توفير المعلومات في الوقت المناسب لإجراء الاستعراضات بسبب التأخيرات في التقديمات. لا توجد متطلبات بموجب الاتفاقية لإجراء استعراض دوري وتحديث لهذه الأداة، وبالتالي لا توجد آلية لزيادة الطموح الوطني بعد الاستعراض العالمي للتنفيذ.	تتضمن الأهداف الوطنية وخطط التنفيذ الوطنية تتيح العمليات الوطنية لجمع المعلومات ووضع خطة عمل فرصة للجميع بين أصحاب المصلحة، واكتساب التزام مختلف الجهات الفاعلة، وإذكاء الوعي.	التشريعات الوطنية وخطط التنفيذ الوطنية تستخدم المعلومات الواردة في الاستراتيجية وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي (خاصة الأهداف الوطنية) لتقييم مستوى الطموح الوطني نحو تنفيذ الخطة الاستراتيجية	الهيئة الفرعية للتنفيذ/ الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية/ مؤتمرات الأطراف	معظمها بيانات ومعلومات وطنية استعراض الاستراتيجية وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي السابقة الخطة الاستراتيجية العالمية والأهداف العالمية التي اعتمدها مؤتمر الأطراف	غير محدد	عملية التخطيط الوطني	الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي

مواطن الضعف	نقاط القوة	النتائج	الهيئة المنوطة بإجراء الاستعراض	مصادر المعلومات	التواتر	ما يجري استعراضه	
الطلب على الأمانة وعلى وقت أعضاء فريق الاستعراض. قلة التكامل مع عملية السياسة العالمية. قلة الاستعراضات التي جرت حتى الآن. تحديات في تطويع البلدان للاستعراض. الأطراف التي جرى استعراضها غير مطالبة بالإبلاغ عن تنفيذ التوصيات.	صيغة جماعية وغير جزائية. قوة تنمية القدرات وعناصر التعلم من النظراء لكل من فريق الاستعراض والطرف قيد الاستعراض. يتم تثليث المعلومات مع الزيارة داخل البلد. تحليل متعمق للوضع القطري.	تقرير استعراض النظراء مع التوصيات مُقدم للطرف من أجل تعزيز التنفيذ. استجابة السياسة القطرية	اجتمع فريق الاستعراض لإجراء استعراض نظراء طوعي محدد	التقارير الوطنية، والاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي، وأي معلومات أخرى تتعلق بالتنفيذ. زيارة داخل البلد	مخصص	التنفيذ الوطني للاستراتيجية وخطة العمل الوطنية للتنوع البيولوجي	استعراض النظراء الطوعي
لم تُدرج الاستعراضات في الاستعراض الشامل لتنفيذ الاتفاقية والخطة الاستراتيجية.	التوصيات مفيدة لتعزيز تنفيذ البرامج المواضيعية ذات الصلة.	استعراض التقرير والتوصيات	الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية الفريق العامل المعني بالمادة 8(ي) مؤتمر الأطراف	التقارير الوطنية، والتقارير المواضيعية، والمعلومات المقدمة من المنظمات والاتفاقيات ذات الصلة	مرة واحدة	تنفيذ البرنامج وفعاليتها	استعراضات البرامج المواضيعية وبرامج العمل
لم يستخدمها مؤتمر الأطراف والأمانة وغيرهما. سهولة الاستخدام. لم تُدمج بعد مع آلية الاستعراض وعملية السياسة العالمية	القدرة على تتبع تنفيذ مقررات مؤتمر الأطراف باستمرار (أو الافتقار لهذه القدرة) القدرة على جمع الأدلة لتنفيذ المقررات.		مؤتمر الأطراف	الأمانة الأطراف غير الأطراف	جارية	حالة تنفيذ مقررات محددة من قبل مختلف الجهات الفاعلة	أداة تتبع المقررات

مواطن الضعف	نقاط القوة	النتائج	الهيئة المنوطة بإجراء الاستعراض	مصادر المعلومات	التواتر	ما يجري استعراضه	
نطاق محدود			مؤتمر الأطراف	الأمانة	سنتان	وثائق الاعتماد المساهمات المالية	استعراض الامتثال للمتطلبات الإجرائية والمؤسسية بموجب الاتفاقية
تختلف جودة المعلومات المقدمة من بلد لآخر . غالبا ما تُقدم التقارير الوطنية في وقت متأخر مما يؤثر على العمليات الأخرى التي تعتمد على المعلومات الواردة من التقارير الوطنية.	نسق الإبلاغ هو بمثابة قائمة مرجعية للأطراف بشأن تنفيذ الالتزامات بموجب البروتوكول يمكن نسق الإبلاغ من إجراء التحليل الإحصائي من خلال أداة تحليل التقارير عبر الإنترنت ويسمح بمقارنة النتائج بمرور الوقت.	التقارير الوطنية، والبيانات/المعلومات التي جُمعت في البلد. المعلومات الواردة من التقارير الوطنية تمكن لجنة الامتثال من المتابعة.	لجنة الامتثال ومؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول قرطاجنة	تقديم التقارير الوطنية عبر الإنترنت من خلال غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية	4 سنوات	التنفيذ الوطني للالتزامات بموجب البروتوكول والمعلومات الوطنية عن المؤشرات الواردة في الخطة الاستراتيجية للبروتوكول	التقارير الوطنية بموجب بروتوكول قرطاجنة
لا تمتلك اللجنة الأموال لدعم الأطراف التي تواجه مشاكل تتعلق بالامتثال وتحتاج إلى موارد لحلها؛ محدودية التدابير التي يمكن للجنة أن تتخذها أو توصي مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول قرطاجنة باتخاذها	وجود آلية دور تيسيري الأطراف عموما تستجيب بشكل جيد للقضايا التي أثارها لجنة الامتثال	تقدم المساعدة للأطراف المعنية؛ توجه الأمانة لمتابعة/مساعدة الأطراف المعنية؛ تتخذ تدابير امتثال تتعلق بأطراف محددة أو توصي مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول قرطاجنة باتخاذ هذه التدابير؛ تقدم توصيات إلى مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول قرطاجنة بشأن قضايا الامتثال العامة	لجنة الامتثال	التقديمات المقدمة من الأطراف التقارير الوطنية، والمعلومات المقدمة في غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية	تجتمع اللجنة مرة سنويا	امتثال الأطراف لالتزاماتها بموجب البروتوكول	لجنة الامتثال - بروتوكول قرطاجنة للسلامة الأحيائية

مواطن الضعف	نقاط القوة	النتائج	الهيئة المنوطة بإجراء الاستعراض	مصادر المعلومات	التواتر	ما يجري استعراضه	
محدودية الوقت المتاح لإعداد تحليل البيانات واتساع العملية يعيق النظر المفصل في النتائج حضور عدد قليل من جهات الاتصال الوطنية المعنية ببروتوكول قرطاجنة لاجتماعات الهيئة الفرعية للتنفيذ أو مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول قرطاجنة، مما يؤثر على عمق المناقشة بشأن التقييم والاستعراض في الاجتماعات واستيعاب النتائج على المستوى الوطني	التقييم الدوري للتقدم المحرز في التنفيذ يسمح بتحديد المجالات التي تتطلب مزيداً من التركيز ولتوجيه مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول قرطاجنة في اتخاذ القرارات	مقرر اتخذه مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول قرطاجنة يتناول العديد من القضايا في إطار البروتوكول والخطة الاستراتيجية	مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول قرطاجنة	التقارير الوطنية، والمعلومات المقدمة في غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية، وتجربة بناء القدرات، والخبرات المكتسبة من لجنة الامتثال، والدراسات الاستقصائية المخصصة	4 سنوات	فعالية تنفيذ البروتوكول قيمت التقييمات والاستعراضات الثالثة والرابعة التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف الخطة الاستراتيجية للبروتوكول	تقييم استعراض بروتوكول قرطاجنة (المادة 35) وتقييم الخطة الاستراتيجية
لم تُستعرض التقارير الوطنية من حيث جودتها/قابلية استخدام المعلومات الواردة فيها	البيانات/المعلومات التي تم جمعها في البلد، والنتائج ذات الصلة بالعمليات في البلد تعمل كقائمة مرجعية للأطراف بشأن تنفيذ الالتزامات بموجب البروتوكول يساعد الربط بالسجلات القائمة لغرفة تبادل معلومات الحصول وتقاسم المنافع على تجنب الازدواجية في تقديم المعلومات.	التقارير الوطنية، والبيانات/المعلومات التي تم جمعها في البلد، والنتائج ذات الصلة بالعمليات في البلد.	لا هيئات للتقارير الفردية لجنة الامتثال ومؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول ناغويا عالمياً.	تقديم التقارير الوطنية عبر الإنترنت من خلال غرفة تبادل معلومات الحصول وتقاسم المنافع	4 سنوات في البداية، وبعد ذلك تتزامن مع التقارير بموجب اتفاقية التنوع البيولوجي	التنفيذ الوطني للالتزامات بموجب البروتوكول والمعلومات الوطنية عن المؤشرات	التقارير الوطنية بموجب بروتوكول ناغويا¹³

¹³ يمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات عن التقارير الوطنية بموجب بروتوكول ناغويا، بما في ذلك أداة تحليل التقارير الوطنية، على الرابط التالي: <https://absch.cbd.int/reports>.

مواطن الضعف	نقاط القوة	النتائج	الهيئة المنوطة بإجراء الاستعراض	مصادر المعلومات	التواتر	ما يجري استعراضه	
	أداة تحليل التقارير عبر الإنترنت توفر معلومات شاملة، وتتيح إمكانية مقارنة النتائج بمرور الوقت بالإضافة إلى أنها تساعد الأطراف والشركاء على الوصول إلى معلومات عما تقوم به البلدان لتنفيذ كل حكم من أحكام البروتوكول، بما في ذلك التحديات والدروس المستفادة.						
بالنظر إلى أنه جرى تنفيذ البروتوكول في وقت مبكر، لم تتناول اللجنة حالات عدم الامتثال الفردية	يسمح وجود آلية، ودور تيسيري، برصد وتقييم الامتثال (التقدم المحرز والتحديات) ويوجه هذه المعلومات بانتظام إلى عملية صنع القرار من جانب مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول ناغويا	يجوز للجنة أن تقدم المشورة أو المساعدة للطرف المعني؛ وتطلب إعداد خطة عمل للامتثال؛ وتدعو الطرف المعني إلى تقديم تقارير مرحلية. ويمكن للجنة أن توصي مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول ناغويا باتخاذ قرارات، بما في ذلك تيسير الوصول إلى المساعدة المالية والتقنية؛ وإصدار تحذير كتابي أو بيان شواغل أو إعلان عدم امتثال	لجنة الامتثال مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول ناغويا	التقديمات المقدمة من الأطراف، والتقارير الوطنية، وغرفة تبادل معلومات الحصول وتقاسم المنافع الأمانة، استنادا إلى المعلومات المتعلقة بالامتثال للمادة 12(1) من البروتوكول المعلومات المقدمة من المجتمعات الأصلية أو المحلية المتأثرة بشكل مباشر	تجتمع اللجنة مرة كل سنتين	تقديم التقارير الوطنية بشأن بروتوكول ناغويا والامتثال للالتزامات بموجب البروتوكول (العام والفردية)	لجنة الامتثال – بروتوكول ناغويا¹⁴

¹⁴ يرد في المقرر NP-1/4 المزيد من المعلومات عن الإجراءات التعاونية والآليات المؤسسية لتعزيز الامتثال لبروتوكول ناغويا ومعالجة حالات عدم الامتثال.

مواطن الضعف	نقاط القوة	النتائج	الهيئة المنوطة بإجراء الاستعراض	مصادر المعلومات	التواتر	ما يجري استعراضه	
لكي تحقق عملية الاستعراض أهدافها، يتعين على الأطراف والشركاء المنفذين مراعاة نتائج التقييم وعملية الاستعراض	يسمح بإجراء تقييم دوري للتقدم المحرز في التنفيذ وتحديد الفجوات والمجالات التي تتطلب مزيداً من العمل، بالإضافة إلى الممارسات الجيدة في التنفيذ. يسمح بإجراء تحليل متعمق دوري لعناصر أو مجالات عمل مختارة يسمح لمؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول ناغويا، وإرشادات للآليات المالية وإجراءات اتخذتها الأطراف والأمانة والشركاء ذوو الصلة لتعزيز تنفيذ البروتوكول	تحليل متعمق للقضايا المتعلقة بتنفيذ البروتوكول للاسترشاد به في عملية صنع القرار من قبل مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول ناغويا، وإرشادات للآليات المالية وإجراءات اتخذتها الأطراف والأمانة والشركاء ذوو الصلة لتعزيز تنفيذ البروتوكول	مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول ناغويا	المعلومات المقدمة من الأمانة استناداً إلى التقديرات من الأطراف وغير الأطراف والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة المعنيين، والتقارير الوطنية بموجب معلومات البروتوكول في غرفة تبادل معلومات الحصول وتقاسم المنافع، والاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي والتقارير الوطنية بموجب الاتفاقية	4 سنوات في البداية، ثم على النحو الذي يحدده مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول ناغويا	تقييم فعالية البروتوكول، بما في ذلك التحليل المتعمق لمختلف العناصر المحددة ورصد التقدم المحرز في التنفيذ استناداً إلى المؤشرات	استعراض فعالية بروتوكول ناغويا ¹⁵

¹⁵ يمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات عن أول تقييم واستعراض لفعالية البروتوكول على الرابط التالي: <https://www.cbd.int/abs/assessment.shtml>.

المرفق الثالث

آليات الاستعراض القائمة في المنتديات الدولية الأخرى

المنتدى	ما الذي يجري استعراضه؟	طول دورة/دورية الاستعراض	الهيئة القائمة بعملية الاستعراض	مصادر المعلومات المستخدمة	زيارة داخل البلد	مدة جلسة الاستعراض	النتيجة	التدابير المستندة إلى/الواردة في النتائج	مشاركة أصحاب المصلحة
اتفاق باريس استعراض الخبراء التقنيين	تقارير الشفافية التي تصدرها فرادى الأطراف كل سنتين، وإنجاز التنفيذ، والدعم المقدم، ومجالات التحسين واحتياجات بناء القدرات	سنتان – تُجرى لكل تقرير شفافية يُصدر كل سنتين	فريق استعراض الخبراء التقنيين	تقرير الجرد الوطني للانبعاثات البشرية ومعلومات أخرى لنتبع التقدم المحرز في تنفيذ المساهمات المحددة وطنياً	يجوز إجراؤها كاستعراض مركزي، أو استعراض داخل البلد، أو استعراض مكثي أو استعراض مبسط	متغيرة	إصدار تقرير استعراض الخبراء التقنيين – تحديد مجالات التحسين		
اتفاق باريس دراسة تيسيرية متعددة الأطراف للتقدم المحرز	جهود الطرف بموجب المادة 9 من اتفاق باريس والجهود الرامية إلى تنفيذ مساهمته المحددة وطنياً	سنتان – تُجرى لكل تقرير شفافية يُصدر كل سنتين	الهيئة الفرعية للتنفيذ	تقارير الشفافية الذي يصدره الطرف كل سنتين، وتقارير استعراض الخبراء التقنيين في الطرف، وأي معلومات إضافية يقدمها الطرف	لا		سجل للدراسة التيسيرية المتعددة الأطراف للتقدم المحرز يتضمن: عرض الطرف، والأسئلة والأجوبة، وسجل جلسات فريق العمل، وملخصاً إجرائياً وأي معلومات إضافية على المنصة الإلكترونية	مفتوحة للمراقبة من جانب المراقبين المسجلين وتتاح للجمهور من خلال التسجيل المباشر عبر الإنترنت	
اتفاق باريس – التقييم العالمي	التقدم الجماعي للأطراف نحو الغرض والأهداف طويلة الأجل لاتفاق باريس وسائل التنفيذ	5 سنوات (2023، و2028، وهكذا)	مؤتمر الأطراف – بدعم من كل من الهيئة الفرعية للتنفيذ والهيئة الفرعية للمشورة	تعد الأطراف وأصحاب المصلحة مدخلات مدخلات اجتماعات الخبراء التقنيين بشأن مواضيع محددة	لا	خلال مؤتمر الأطراف، جلسات عامتان: المرحلة التحضيرية –	يتم الاسترشاد بتقارير وملخصات المناقشات في التحضير للجولة التالية من المساهمات المحددة وطنياً	تقوم الأطراف إما بتقديم مساهمات جديدة وإما بتحديث المساهمات القائمة	يُشجع أصحاب المصلحة ومؤسسات الخبراء على إعداد مدخلات لتوجيه الحوارات

المنتدى	ما الذي يجري استعراضه؟	طول دورة/دورية الاستعراض	الهيئة القائمة بعملية الاستعراض	مصادر المعلومات المستخدمة	زيارة داخل البلد	مدة جلسة الاستعراض	النتيجة	التدابير المستندة إلى/الواردة في النتائج	مشاركة أصحاب المصلحة
		مراحل جمع المعلومات، والتقييم التقني والنظر.	العلمية والتقنية والتكنولوجية	الملخصات التي أعدها الأمانة تحت سلطة الهيئات الرئاسية لمؤتمر الأطراف		نصف يوم؛ والمرحلة السياسية - يوم كامل			
المنتدى السياسي الرفيع المستوى	التقدم الجماعي نحو أهداف التنمية المستدامة والتقدم الذي تحرزته فرادي البلدان نحو الأهداف، والتقدم المحرز نحو مواضيع ومجموعات محددة من الأهداف، ووسائل التنفيذ	سنوات وكل أربع سنوات	المنتدى السياسي الرفيع المستوى (المجلس الاقتصادي والاجتماعي/-الجمعية العامة)	تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ وتقرير التنمية المستدامة العالمي؛ والاستعراضات الوطنية الطوعية التي أعدها البلد	لا	8 أيام/ يومان	الإعلان الوزاري المتفاوض بشأنه (المجلس الاقتصادي والاجتماعي) والإعلان السياسي المتفاوض بشأنه (الجمعية العامة)	تشارك المجموعات الرئيسية بصفة مراقب، ويمكنها الحضور، والوصول إلى المعلومات وتقديمها، والتدخل وتقديم توصيات	
منظمة التجارة العالمية - آلية استعراض السياسات التجارية	مجموعة كاملة من السياسات والممارسات التجارية لفرادي الأعضاء وتأثيرها على أداء النظام التجاري المتعدد الأطراف	سنتان -6 سنوات، تُحدد حسب حصة التجارة العالمية (فترة أطول بالنسبة لأقل البلدان نمواً)	هيئة استعراض السياسات التجارية (جلسة عامة، ييسرها المناقش)	تقرير كامل من الدولة العضو قيد الاستعراض تقرير أعدته الأمانة	No	جلستان لمدة نصف يوم لكل دولة عضو يجري استعراضها	تقرير الأمانة، وبيان السياسة الذي يصدره العضو، واستنتاجات رئيس هيئة استعراض السياسات التجارية - يُنشر على موقع منظمة التجارة العالمية على الإنترنت	تعقيبات تُقدم إلى البلد قيد الاستعراض بشأن أدائه في النظام.	
مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة	الالتزامات بموجب ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وأدوات محددة صدقت عليها الدولة،	أربع سنوات ونصف	الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل (هيئة ذات عضوية محدودة، تساعد	المعلومات التي تقدمها الدولة؛ المعلومات الواردة في تقارير خبراء ومجموعات حقوق الإنسان المستقلين، وهيئات	لا	ثلاث ساعات ونصف لكل عضو	تقرير يتألف من ملخص لوقائع عملية الاستعراض؛ والاستنتاجات و/أو التوصيات، والالتزامات الطوعية للدولة المعنية - اتخذتها لتنفيذ	التوصيات؛ والأموال المتاحة لدعم التنفيذ؛ يتعين على الدولة الإبلاغ عن الإجراءات التي اتخذتها لتنفيذ	يُسمح لأصحاب المصلحة بإبداء "تعليقات عامة" في الجلسة العامة لمجلس حقوق الإنسان

المنتدى	ما الذي يجري استعراضه؟	طول دورة/دورية الاستعراض	الهيئة القائمة بعملية الاستعراض	مصادر المعلومات المستخدمة	زيارة داخل البلد	مدة جلسة الاستعراض	النتيجة	التدابير المستندة إلى/الواردة في النتائج	مشاركة أصحاب المصلحة
الاستعراض الدوري الشامل	والتعهدات والالتزامات الطوعية، والقانون الإنساني الدولي	ثلاث دول لكل استعراض؛ ويجوز لأي دولة عضو أن تشارك في المناقشة	فريق الاستعراض القطري التابع للجنة رؤساء الدول والحكومات (هيئة عامة) المشاركين في منتدى استعراض الأقران الأفريقي	حقوق الإنسان وكيانات الأمم المتحدة الأخرى؛ المعلومات المقدمة من أصحاب المصلحة بما في ذلك المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية			المقرر أن تعتمد الجلسة العامة للمجلس	التوصيات في استعراضها المقبل.	حيث يُعرض تقرير الاستعراض لاعتماده.
الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران	الديمقراطية والحوكمة السياسية في البلدان الأعضاء، والحوكمة الاقتصادية والإدارة، والحوكمة المؤسسية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة. تنفيذ خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063 وأهداف التنمية المستدامة وخطة عام 2030	بعد الانضمام للآلية الأفريقية لاستعراض الأقران؛ وبعد ذلك كل أربع سنوات؛ وبناء على الطلب (من البلد العضو أو منتدى استعراض الأقران الأفريقي)	فريق الاستعراض القطري التابع للجنة رؤساء الدول والحكومات (هيئة عامة) المشاركين في منتدى استعراض الأقران الأفريقي	تعد الأمانة وثيقة تقييم أساسية استنادا إلى المعلومات المقدمة من البلد. تعد البلد تقييما ذاتيا لاستعراض الأقران الأفريقي وبرنامج العمل الوطني. يقوم البلد بملء استبيان. يعد فريق الاستعراض القطري تقريرا يحدد القضايا التي يجب التركيز عليها.	نعم	؟	عرض تقرير الاستعراض القطري على المؤسسات دون الإقليمية وإتاحته للجمهور	يتم رصد برنامج العمل الوطني، وتقدم تقارير مرحلية سنويا، وتتابع الأمانة عقد حلقات عمل إقليمية لتبادل الخبرات وتقديم الدعم التقني.	تتم استشارة أصحاب المصلحة خلال بعثة الاستعراض؛ وتُطلب المدخلات من المجتمع المدني في إعداد برنامج العمل الوطني
استعراض الأداء البيئي لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	الاتجاهات البيئية الرئيسية؛ والحوكمة والإدارة البيئية؛ والجهود المبذولة نحو تحقيق النمو الأخضر؛ ومجالان موضوعيان اختارهما	من ثماني إلى عشر سنوات	فرقة العمل المعنية بالأداء البيئي (هيئة عامة)	أعدده فريق استعراض (مكون من 6-9 أعضاء)، بمن فيهم موظفو الأمانة وخبراء من البلدان المستعرضة	نعم	يوم واحد	التقرير، والتقييم والتوصيات التي أقرتها فرقة العمل	التوصيات	يجتمع فريق بعثة الاستعراض مع جميع أصحاب المصلحة؛ ويعد إطلاق استعراض الأداء البيئي حدثا عاما يمكن

المنتدى	ما الذي يجري استعراضه؟	طول دورة/دورية الاستعراض	الهيئة القائمة بعملية الاستعراض	مصادر المعلومات المستخدمة	زيارة داخل البلد	مدة جلسة الاستعراض	النتيجة	التدابير المستندة إلى/الواردة في النتائج	مشاركة أصحاب المصلحة
	العضو للخضوع لاستعراض متعمق								أن يشارك فيه جميع أصحاب المصلحة.
لجنة تنفيذ بروتوكول مونتريال	حالة امتثال البلدان - إنتاج واستهلاك المواد المستنفدة للأوزون	مخصص	لجنة التنفيذ (هيئة ذات عضوية محدودة)	تم الإعداد من جانب الأمانة	لا	لا يوجد وقت ثابت	توصية إلى مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في البروتوكول	يمكن أن تشمل المشورة و/أو المساعدة	يمكن للمجتمع المدني، وقطاع الصناعة والأوساط الأكاديمية المشاركة
معاهدة المحافظة على الأنواع المهاجرة - آلية الاستعراض	الالتزامات المحددة بموجب المعاهدة - المواد الثالثة-4-5 والثالثة-7 والرابعة-2 من المعاهدة ("مسائل التنفيذ")	بناء على استعراض التقارير الوطنية الذي تجريه الأمانة كل ثلاث سنوات أو عندما تثار أي مسألة من "مسائل التنفيذ"	اللجنة الدائمة (يمكن أن يساعدها المجلس العلمي)؛ وتقدم اللجنة الدائمة تقريراً إلى مؤتمر الأطراف عن حالة الاستعراضات الحالية	التقارير الوطنية وأي معلومات أخرى تعتبرها اللجنة الدائمة ذات صلة	لا، ولكن يمكن طلب ذلك إذا/عندما لم يعالج الطرف المسألة في غضون فترة زمنية معقولة	لا يوجد وقت ثابت	إخطار الطرف المعني والتعليقات على الإجراءات المتخذة من الطرف	يجوز للجنة الدائمة: تقديم المشورة، و/أو بناء القدرات، و/أو طلب مزيد من المعلومات، و/أو تقديم المساعدة داخل البلد، و/أو إصدار تحذير أو إنذار كتابي، و/أو تنبيه الأطراف الأخرى، و/أو طلب خطة عمل تنفيذية من الطرف.	يمكن للمنظمات غير الحكومية الوطنية المعتمدة أن تعرض أي مسألة من مسائل التنفيذ على الأمانة.